



محددات الطلب على الواردات الجزائرية 2010_2000

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

الأستاذ المشرف:

د/خبابة عبد الله

إعداد الطلبة:

بن ثامر إسمهان

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ مساعد أ	قراوي أحمد الصغير
مشرفا ومقررا	استاذ محاضر أ	خبابة عبد الله
عضوا	أستاذة مساعدة أ	حطي السراج

السنة الجامعية: 2012/2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره علي أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.
أتقدم بعميق شكري وفائق امتنان واحترامي للمهرفه الأستاذ الدكتور: خبابة عبد الله علي تفضيله بالإشراف علي هذا البحث وعلي كل ما قدمه لي من يد العون والآراء القيمة والوقت الثمين، مما جعلني عاجزة علي أن أوفيه شكره، ومالي حيلة سوى أن أتوجه إلي المولي العلي القدير أن " ربي جازه عندي خير جزاء".

كما لا يفوتني أن اشكر الأستاذ رئيس قسم علوم التجارية الدكتور: قراوي محمد الصغير الذي كان دائما بمثابة المصباح الذي ينيّر لنا الدرب ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه.

كما لا أنسي أن اشكر جميع أفراد مكتبة علوم التسيير الذين خدمونا بكل تفاني طيلة عمل هذا البحث وأخص بالذكر: فاروق.

إلى كل أستاذ درسي طيلة مشواري الدراسي بجامعة المسيلة

الفهرس

فهرس :

شكر و عرفان

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة

أ	أولا : أهمية الموضوع وصياغة الإشكالية
ب	ثانيا : فرضيات البحث
ج	ثالثا : أسباب اختيار الموضوع
ج	رابعا : أهداف الدراسة
ج	خامسا : أهمية الدراسة
ج	سادسا : منهج الدراسة
ج	سابعا : الدراسات السابقة
د	ثامنا : حدود الدراسة

د	تاسعا: خطة البحث
1	تمهيد
2	المبحث الأول : ماهية الطلب.....
2	المطلب الأول : تعريف الطلب
2	فرع الاول: مفهوم الطلب
2	فرع الثاني: أنواع الطلب
3	المطلب الثاني : العوامل المحددة للطلب
4	فرع الأول : المعطيات الموضوعية
4	فرع الثاني : المعطيات الذاتية
5	المطلب الثالث : قانون الطلب
5	الفرع الأول : تعريف قانون الطلب
6	الفرع الثاني : استثناءات قانون الطلب
8	المبحث الثالث : دالة الطلب
8	المطلب الاول: تعريف دالة الطلب
9	المطلب الثاني: جدول الطلب
10	المطلب الثالث: التغيرات في الطلب
10	فرع الاول: تعريف التغيرات في الطلب
12	فرع الثاني: التغيرات في الطلب والتغيرات في الدخل
14	فرع الثالث: التغيرات في الطلب والتغيرات في الأسعار السلع الاخر.
14	أولا: التغيرات في أسعار السلع المستقلة
14	ثانيا: التغيرات في الأسعار السلع الدلالية
14	ثالثا : التغيرات في إتمام السلع المكملة
15	المبحث الثالث : المرونة
15	المطلب الاول : تعريف المرونة
15	فرع الاول: المفهوم العام للمرونة
16	فرع الثاني:العوامل المحددة للمرونة الطلب

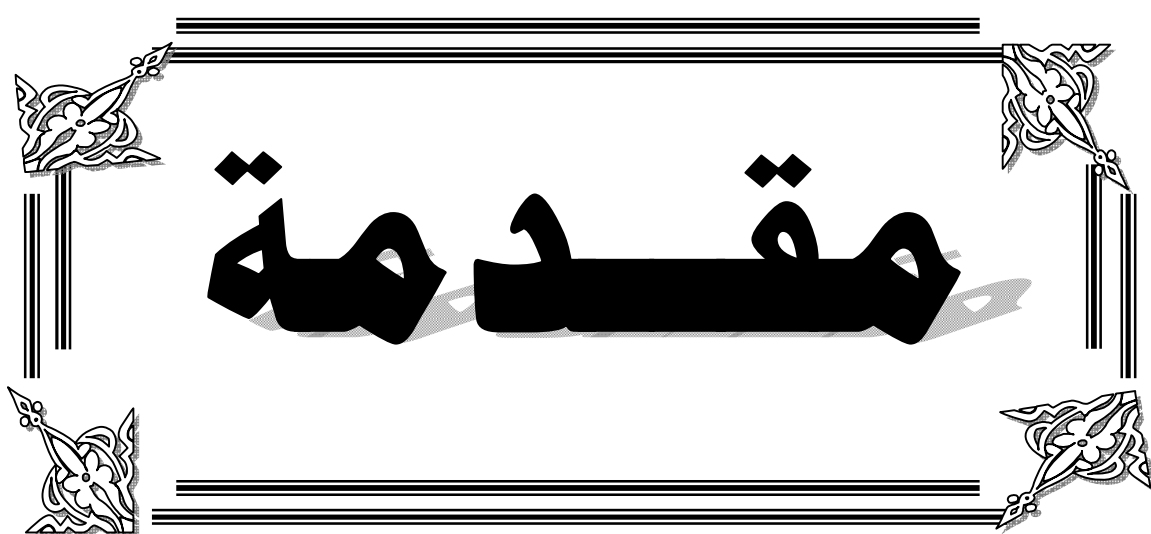
18	المطلب الثاني : أنواع المرونات
18	فرع 1: المرونات السعرية للمطلب
19	فرع 2: المرونة الداخلية للمطلب
20	فرع 3: مرونة الطلب المتقاطعة
21	المطلب 3: الأهمية الاقتصادية للمطلب
24	خلاصة
		الفصل الثاني : عمليات التجارة الخارجية
26	تمهيد
27	المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية
27	المطلب الاول: تعريف التجارة الخارجية
27	فرع الاول: مفهوم التجارة الخارجية
28	فرع الثاني: محددات التجارة الخارجية
29	المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية
29	فرع الاول: المجال الاقتصادي
30	فرع الثاني: المجال الاجتماعي
30	فرع الثالث: المجال السياسي
31	المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية
32	المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية
32	المطلب الاول: تعريف السياسات التجارية
33	المطلب الثاني: أهداف السياسات التجارية
33	المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية
41	المبحث الثالث :تخطيط الواردات
41	المطلب الاول: مفهوم التخطيط
41	المطلب الثاني: عملية تخطيط الواردات
41	فرع الاول: تعريف الواردات
42	فرع الثاني: تخطيط الواردات

43	فرع الثالث: متطلبات عملية التخطيط الواردات
45	المطلب الثالث: وسائل الدفع في التجارة الخارجية
45	الفرع الأول: أدوات الدفع الكلاسيكية
46	الفرع الثاني: التحصيل المستندي
49	الفرع الثالث: الاعتماد المستندي
51	خلاصة
53	تمهيد
		الفصل الثالث : العوامل المؤثرة الطلب على الواردات
54	المبحث الأول: الدخل الوطني
54	المطلب الأول: بعض المفاهيم الخاصة بالدخل الوطني
56	المطلب الثاني: التدفق الدائري للدخل
56	فرع الاول: مفهوم المتدفق الدائري للدخل
56	فرع الثاني: المتدفق الدائري للتدخل ذي قطاعين
57	فرع الثالث: المتدفق الدائري للدخل ذي 4 قطاعات
59	المطلب الثالث: طرق قياس الناتج الوطني
59	فرع الاول: طريقة الناتج
61	فرع الثاني: طريقة الإنفاق
62	فرع الثالث : طريقة الدخل
64	المبحث الثاني: عوامل أخرى مؤثرة علي الطلب للواردات
64	المطلب الاول: الحاجات
64	فرع الاول: خصائص الحاجات
64	فرع الثالث: الحاجات المادية
66	فرع الرابع: الحاجات القديمة
67	المطلب الثاني: ضعف الاقتصاد
67	فرع الاول: التخلف
67	فرع الثاني: البلدان المتخلفة

68	فرع الثالث : خصائص الدول النامية
69	المطلب الثالث : سعر الصرف
70	المبحث الثالث: تحليل الواردات في الجزائر
70	المطلب الاول: تطور الواردات الجزائرية
73	المطلب الثاني : تحليل الدخل الوطني الجزائري
37	فرع الأول: تطور الدخل الوطني في الجزائر
77	فرع الثاني : تطور الدخل الوطني في الجزائر
79	المطلب الثالث: تقييم تطور الواردات الجزائري
79	الفرع: ايجابيات تطور الواردات الجزائري
79	أولاً: برنامج الانعكاس الاقتصادي 2001-2004
81	ثانياً : البرنامج التكميلي لدى النمو 2005-2010
82	فرع الثاني : الآثار السلبية المترتبة عن ارتفاع حجم الواردات الجزائري..
84	خلاصة
86	خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق



مقدمة

أولاً: أهمية الموضوع و صياغة الإشكالية

شكلت التجارة الخارجية منذ القدم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل, بل أكثر من هذا فالتجارة ظلت تمثل اللبنة الأساسية للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة كظهور الثورة الصناعية وتقدم وسائل النقل, فأصبح العالم اليوم يسعى بكافة الطرق إلي التوسع في التجارة الخارجية نظراً لأهميتها البالغة, إضافة إلي أن المناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الاتحاد والتكامل الاقتصادي مما يستوجب علي الدول النامية مواكبة التطور.

ويشكل جانب الواردات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزءاً هاماً للاقتصاد المحلي حيث يحصل من خلالها علي السلع والخدمات التي لا يتمكن من إنتاجها من دول أخرى, كما أن الواردات تساهم أيضاً في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي, وتعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي علي السلع والخدمات المستوردة, إضافة إلي أنها ترفع مستوى الاستثمار المحلي وزيادة المقدرة الإنتاجية للقطاع الاقتصادي من خلال السلع الرأس مالية.

والجزائر بصفتها دولة تبني سياسة الاقتصاد المفتوح تعتمد إلى حد كبير على القطاع الخارجي, مما يدل على أهميته بالنسبة للاقتصاد المحلي, %85 فقد فاقت درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي نسبة فهو يعتمد على جزء كبير مما يستورده من السلع والخدمات الأجنبية سواء في شكل منتجات للاستهلاك النهائي على مستوى الأفراد, أو في شكل مواد خام و سلع وسيطة لأغراض الإنتاج المحلي على مستوى قطاع الأعمال.

إشكالية البحث:

تعمل الكثير من الدول إلى إنتاج بدائل الواردات, بتوفير مدا خيل العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية, لإقامة مشاريع اقتصادية ولكن لا نجد لهذا تطبيقا على واقع الاقتصاد الجزائري, وإنما اغلب مداخلها من الصادرات البترولية تذهب لاستيراد السلع الاستهلاكية, وبناءا على ما سبق ذكره نجد أنفسنا أمام سؤال جوهري وهو:

ما هي محددات الطلب على الواردات في الجزائر—؟

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1_ ماذا نقصد بالطلب على الواردات؟
- 2_ ماهي السياسات التي تتبعها أي دولة لتقييد حجم الواردات؟
- 3_ كيف يؤثر ارتفاع أسعار البترول على تطور الواردات الجزائرية.

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية نحاول اختبار مجموعة من الفرضيات تشكل منطلقا لدراستنا وهي:

- _ تهدف السياسات التجارية إلى تنظيم التجارة الخارجية, خصوصا جانب الواردات حيث تعمل على الحد من التدفق الهائل للسلع الأجنبية لأي اقتصاد.
- _ إن الطلب على الواردات يتحدد بمستوي الدخل, فكلما زاد مستوي الدخل الوطني أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الواردات, وذلك عن طريق زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية, والسلع الإنتاجية المستوردة.
- _ إن ارتفاع متسوي الأسعار بالنسبة للبترول في الفترة الأخيرة أدى إلى زيادة الاحتياطي الجزائري من الصرف, ساعد ذلك على قيامها بعملية تنموية واسعة, والتي أدت بدورها إلى زيادة الواردات الجزائرية.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع و نلخصها فيما يلي:

-إحساسنا بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع 1 التجارة بصفة خاصة لتحرير التجارة الخارجية.

- حداثة هذا الموضوع خاصة و أنه يستقطب اهتمام كافة الناس المختصين منهم و العامة.2

- إبراز دور قطاع التجارة الخارجية والواردات أساسا في رفع أداء النمو الاقتصادي, واستعراض واقع 3 الواردات الجزائرية.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف دراستنا إلى تقدير وتحديد حجم الواردات في الاقتصاد الجزائري كدولة تنتهج اقتصاد السوق و تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية, وكذا معرفة العوامل التي تؤثر في حجمها ومعرفة آثارها علي الإنتاج المحلي .

خامساً: أهمية الدراسة

نظراً لأهمية حجم الواردات الجزائرية والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوي التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر, إضافة إلى آثارها التي تنعكس علي مختلف القطاعات مثل تحديد وضع ميزان المدفوعات, حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج المحلي, فأن تحديد العوامل المؤثرة في حجم الواردات يقودنا إلى معرفة سلوكها .

سادساً: منهج الدراسة

منهج البحث وصفي , بحيث نعمل علي استخدام المنهج الوصفي البحث في طرح بعض المفاهيم النظرية حول الطلب والتجارة الخارجية, هذا بخصوص الجانب النظري, أما جانب دراسة الحالة فنستخدمه في إعطاء المفاهيم حول محددات الطلب علي الواردات, ثم المنهج الاستنباطي , عند إبراز والواردات الجزائرية, وبعض المتغيرات الاخرى في الاقتصادالجزائري, بحيث نعمل علي الاستدلال بجملة من الأرقام والتعليق عليها مستخدمين في ذلك برنامج

EXCEL.

سابعاً: الدراسات السابقة:

لقد تعرضت بعض الدراسات لهذا الموضوع, وتم تناوله من جوانب مختلفة, وفيما يلي بعض هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا:

_ محمد نجيب غزالي خياط, تقدير دالة الطلب علي الواردات, هي دراسة منشورة تهدف إلي تقدير دوال الطلب الكلي والجزئي لمجموعات وكميات السلع المستوردة وتحديد المرونات للمملكة العربية السعودية.

- حسين عوض غانم, تحليل اقتصادي للطلب علي الواردات في المملكة العربية السعودية, استهدفت هذه البحث تطور واردات المملكة العربية السعودية, وتحليل الطلب علي وارداتها وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة علي واردتها.

ثامنا: حدود الدراسة:

_ الحدود المكانية: تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري.

_ الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2000_2010.

تاسعا: خطة البحث:

قسم هذا البحث إلي ثلاث فصول كالأتي:

الفصل الأول: الطلب علي الواردات

المبحث الأول: ماهية الطلب

المبحث الثاني: دالة الطلب

المبحث الثالث: المرونات

الفصل الثاني: تخطيط التجارة الخارجية

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تخطيط التجارة الخارجية

الفصل الثالث: محددات الطلب علي الواردات

المبحث الأول: الدخل الوطني

المبحث الثاني: محددات أخرى للواردات

المبحث الثالث: تحليل الواردات في الجزائر

الفصل الأول

تمهيد:

يعد الطلب من الموضوعات الجوهرية الواجب الإلمام بتا عند الحديث عن المعارف والقوانين الاقتصادية الأساسية اللازمة للتعرف علي النشاط الاقتصادي في سائر المجتمعات. فمن المعلوم إن هذا النشاط يبعث علي القيام به علي أساسا إشباع الحاجات الإنسانية، وهو ما يتطلب ضرورة القيام بالإنتاج في المجتمع الذي بدوره يتجه إلي إشباع هذه الحاجات.

والهدف من خلال هذا الفصل هو بيان مختلف المسائل المتعلقة بالطلب، وعلي هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل علي الشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية الطلب

المبحث الثاني: دالة الطلب

المبحث الثالث: المرونة

تمهيد:

يعد الطلب من الموضوعات الجوهرية الواجب الإلمام بتا عند الحديث عن المعارف والقوانين الاقتصادية الأساسية اللازمة للتعرف علي النشاط الاقتصادي في سائر المجتمعات. فمن المعلوم إن هذا النشاط يبعث علي القيام به علي أساسا إشباع الحاجات الإنسانية، وهو ما يتطلب ضرورة القيام بالإنتاج في المجتمع الذي بدوره يتجه إلي إشباع هذه الحاجات.

والهدف من خلال هذا الفصل هو بيان مختلف المسائل المتعلقة بالطلب، وعلي هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل علي الشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية الطلب

المبحث الثاني: دالة الطلب

المبحث الثالث: المرونة

المبحث الأول: ماهية الطلب

إن إشباع طلب المستهلكين من السلع والخدمات هو الغاية النهائية لكافة أنواع النشاط الاقتصادي والطلب يعبر عن العوامل التي ترتبط بالحاجات.

المطلب الأول: تعريف الطلب

الفرع الأول: مفهوم الطلب

يحتل الطلب أهمية قصوى في علم الاقتصاد ويعرف الطلب علي انه:

وجود الرغبة والقدرة المالية عند المستهلك لشراء كميات معينة من البضاعة عند أسعار مختلفة. فالطلب يولد أساسا من شعور المستهلك برغبة في استهلاك سلعة أو خدمة ما، بيد إن ذلك لا يكفي بحد ذاته لنشأة الطلب ذلك أن القدرة تلعب دورا ملموسا في اكتمال الطلب علي السلعة، ومن هنا تأتي دور الأسعار في تحديد الكمية المطلوب من سلعة ما.²

² خالد واصف الوزني, احمد حسين الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي , دار وائل, عمان الأردن, الطبعة التاسعة, 2008, ص75

ويعرف أيضا انه استعداد فرد أو مشروع للحصول علي كمية من المنتجات أو الخدمات لقاء تأدية نقود عوضا علي ذلك، ويمكن القول أيضا انه عبارة عن كمية من السلعة ما يوافق المستهلك علي شرائها استنادا إلي سعر محدد وفترة زمنية محددة.³

الفرع الثاني: أنواع الطلب

يتخذ الطلب عدة أنواع

أولا: الطلب الفردي

يقصد به الكميات المختلفة من السلع التي يكون المستهلك (الفرد)، علي استعداد لشراؤها عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: طلب المؤسسة:

هو مجموع المواد والخدمات بمختلف أنواعها التي تريد المؤسسة الاقتصادية الحصول عليها للقيام بمختلف النشاطات الإنتاجية، توزيعية، استهلاكية، استثمارية.

ثالثا: طلب السوق:

هو مجموع طلب الوحدات الفردية للتوصل إليه يمكن إتباع احدي الطريقتين

الطريقة الأولى: تبدأ من جدول المستهلكين، تقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الأفراد علي استعداد لشراؤها عند كل سعر، ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا السعر.

الطريقة الثانية: وفق هذه الطريقة تجمع منحنيات طلب المستهلكين الأفراد أفقيا للتوصل إلي منحنى طلب السوق.⁴

رابعا: الطلب الكلي :

يقصد به الإنفاق المقدر من قبل قطاعات الاقتصاد القومي، أي انه يمثل في قيمته السلع و الخدمات التي سوف يقوم أفراد المجتمع بمحاولة شراؤها، وهذا يعني أن الطلب الكلي يتكون من الإنفاق المقدر (المخطط) لقطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم يتكون طلب القطاع العائلي علي السلع و الخدمات الاستهلاكية وطلب القطاع الإنتاجي علي

³ سمير حسون , الاقتصاد السياسي, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, صيدا, لبنان, الطبعة الثانية, 2004, ص172

⁴ عبد الله خبابة, سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية, رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2007, ص32

السلع الإنتاجية أو الاستثمارية وطلب القطاع الحكومي علي السلع والخدمات المختلفة وصافي الطلب الأجنبي علي السلع المنتجة محليا، وبناءا علي ذلك فأن معادلة مكونات الطلب الكلي تأخذ الصورة التالية :

$$\text{الطلب الكلي} = \text{الطلب علي الاستهلاك} + \text{الطلب علي الاستثمار} + \text{الطلب الحكومي} + \text{صافي الطلب الأجنبي}^5$$

المطلب الثاني:العوامل المحددة للطلب

إذا حللنا عناصر الطلب وجدنا انه يتكون من عنصرين هما العنصر الشخصي وهو الحاجة والعنصر الموضوعي هو القدرة علي دفع الثمن. من هنا يمكن القول بان العوامل التي تؤثر علي مستوي الطلب يمكن تقسيمها إلي معطيات موضوعية ومعطيات ذاتية .

الفرع الأول: المعطيات الموضوعية

هي التي تتمثل في مستوي الدخل الفردي، إذ إن هذا الأخير يتحكم بالضرورة في مستوي الاستهلاك لأن الدخل هو الذي يمثل القوة الشرائية للأفراد.

وتجدر الإشارة إلي ملاحظتين مهمتين تتعلقان بنظرية الطلب وتداخلهما بالدخل الفردي .

الملاحظة الأولى: هي إن نظرية الأسعار لا تأخذ بعين الاعتبار إلا الطلب الحقيقي، أي القابل للإشباع وهو الذي يطابق قوة شراء معينة، ومعني ذلك أن نظرية الأسعار لا تهمها الرغبات المعبرة عن مجرد خيال.

الملاحظة الثانية: هي أن ارتفاع الدخل يؤدي إلي تغيير كمي وكيفي لأنه يرتفع من جهة، ولأن نوعيته تتحول من جهة أخرى، فالطلب يكون قاصرا علي المواد الغذائية الأولية وبعض الضروريات الملحة عندما يكون مستوي الدخل ضعيفا ثم يتحول إلي المواد الصناعية والي مواد قطاع الخدمات، وتسمي بقانون انجل الذي كان أول من لاحظ أن نسبة استهلاك المواد البسيطة تتناقص مع ارتفاع الدخل لصالح المواد المستخرجة من القطاع الصناعي.

الفرع الثاني: المعطيات الذاتية

نقصد بها المعطيات التي تؤثر في الطلب بالإرادة الفردية للمستهلك، وبمفعول المحيط الاجتماعي والفكري الذي يعيش فيه وتعلق هذه المعطيات بالرؤيا التي يضعها المستهلك لنفسه في الزمان والمكان.⁶

⁵ السيد محمد احمد السريتي وآخرون , مبادئ الاقتصاد الكلي , الدار الجامعية , الإسكندرية, مصر, 2008, ص 77

⁶ سمير حسون, مرجع سابق, ص 172

فالأفراد عندما يقومون عن وعي أو لا وعي بتحديد ميزانيتهم أي توزيع نفقاتهم يفكرون في المستقبل ويصنعون لأنفسهم صورة للمستقبل. وهكذا تلعب التنبؤات دورا أساسيا في إقرار مستوي طلبهم. فقد يتنبئون بارتفاع الأسعار فيقبلون علي الأسواق، وبانخفاضها فيوقفون نفقاتهم في انتظار الانخفاض المتوقع. وعادة ما يعتمد تنبؤ العائلات علي مجرد تخمينات ذاتية تؤثر فيها إحداث طبيعية أو اجتماعية .

كما أن رغبة الأفراد في صعود السلم الاجتماعي تخنهم علي الزيادة في نفقاتهم ورفع طلبهم، لان هذه الرغبة تتجلي في محاولة الأفراد تقليد من يعلوهم دخلا وهذا بالتالي يؤثر علي مستوي الاستهلاك إذ أن هذا الأخير يكون عادة مقياس للمركز الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والجماعات. ولما كان هؤلاء يطمحون في الوصول إلي مستويات ارقى من مستوياتهم الحقيقية فهم يعملون علي القيام بنفقات تقترب في قيمتها ومحتواها من نفقات من يحصل علي مدا خيل اكبر من مدا خيلهم. وتسمي هذه الظاهرة بظاهرة التقليد ولها اتصال بظاهرة المباهاة وهي تتعلق بتصرفات الأفراد والمجتمعات .

كذلك هناك عامل ثالث يؤثر في تحديد مستوي الطلب وهو عامل مستوي الاستهلاك في المرحلة السابقة، وهو استهلاك الأفراد في فترة معينة ينتج بالضرورة من مستوي استهلاكهم في الفترة التي سبقت، ومجمل ذلك أن الشخص لا يقبل التنازل عن مستوي استهلاكه السابق وهذا معناه أن استهلاكنا في الحاضر يتحكم كميًا وكيفيًا في استهلاكنا في المستقبل. فالحاجيات معطيات مصطنعة يفرضها مستوي الدخل والتقاليد الاستهلاكية ويصعب جدا التخلي عنها متى انخفض الدخل وارتفعت الأسعار.⁷

المطلب الثالث: قانون الطلب

الفرع الأول: تعريف قانون الطلب

أن من الخصائص الأساسية للطلب انه عند انخفاض الثمن فأن الكمية المطلوبة من سلعة ما ترتفع، وبمثل عندما يرتفع الثمن فأن الكمية المطلوبة من السلعة تنخفض، فالعلاقة بين التغيير في الثمن والتغيير في الكمية المطلوبة تكون علاقة عكسية، وهذه العلاقة العكسية يطلق عليها الاقتصاديون قانون الطلب.

ويمكن تأسيس هذه العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والثمن علي عدة عوامل أهمها أن الأفراد كقاعدة عامة يقبلون علي شراء كميات اكبر من السلعة عندما ينخفض ثمنها، ويحدث العكس في حالة ارتفاع ثمن السلعة، فالأثمان تمثل عائقا أمام المستهلكين في سبيل الحصول علي السلعة وكلما كان هذا العائق كبيرا كلما قلت الكمية

التي يمكنهم شراؤها وكلما كان عائق السعر منخفضا، كلما ارتفعت الكمية التي يستطلعون شراؤها وهذا يعني أن الأثمان المرتفعة لا تشجع المستهلكين علي الشراء بينما تشجعهم الإثمان المنخفضة علي طلب السلعة واقتنائها .

كما يمكن تأسيس قانون الطلب استنادا إلي مبدأ إحلال المنتجات محل بعضها الآخر، فعادة _ليس دائما_ توجد مجموعة من السلع البديلة التي يمكن إن يستعين بها المستهلك عن منتج معين في إشباع الحاجة التي يشعر بها في وقت من الأوقات،

ولذلك فعندما يحدث ارتفاع في هذا المنتج فإن ذلك يدفع المستهلك في أن يحل محله أو أن يستبدله بمنتجات أخرى بديلة، ويمكن تعريف المنتج البديل بأنه السلعة التي تحقق للمستهلك درجة مساوية من الإشباع لتلك التي يحققها المنتج محل البحث ومن أمثلة المنتجات البديلة الخبز و الأرز والمعكرون، والشاي والبن، والأنواع المختلفة من سلعة واحدة كسلعة السيارات.... وهكذا

وحدوث انخفاض في ثمن منتج ما يدفع المستهلك إلي إحلاله محل المنتجات المماثلة التي لم يتغير ثمنها، فإذا انخفض سعر سلعة الزبدة مثلا فإن المستهلك يقوم بإحلالها محل الزيوت النباتية فإنه يقوم بشراء المزيد من سلعة الزبدة عند السعر المنخفض لها، إما إذا ارتفع ثمن سلعة الزبدة فإنه يقوم بشراء كميات قليلة منها عند السعر المرتفع.

يمكن تأسيس العلاقة العكسية بين ثمن السلعة وبين الكمية المطلوبة منها استنادا إلي عامل الدخل، فانخفاض ثمن السلعة إنما يعني زيادة القوة الشرائية لدخل المستهلك واستطاعته شراء كميات من السلعة اكبر من تلك التي كان يشتريها قبل انخفاض الثمن وذلك بنفس كمية النقود التي خصصها من دخل لإنفاق علي هذه السلعة. وهذا معناه أن انخفاض ثمن السلعة يؤدي إلي زيادة الدخل الفعلي للمستهلك علي الرغم من عدم تغير دخله النقدي، ويحدث العكس عندما يرتفع ثمن السلعة، حيث تنخفض الكمية التي يستطيع المستهلك شراؤها بنفس كمية النقود التي كان ينفقها علي السلعة قبل ارتفاع ثمنها.⁸

الفرع الثاني: استثناءات قانون الطلب

القاعدة العامة لقانون الطلب تقرر علاقة متناقصة وعكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة، والأثمان الموازية لهذه السلعة، ومع ذلك فإن عموميات هذا القانون لأتمنع من وجود بعض الاستثناءات لنوعيات معينة من السلع يترتب علي زيادة أثمان زيادة الكميات المطلوبة منها. وهنا يتخذ منحني الطلب الشكل الطردي .

⁸ عادل حشيشي وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الجبلي الحقوقية، لبنان، 2003، ص199

وتتعلق أولى هذه الحالات الاستثنائية بما يعرف بلغز جيفن أو السلع الرديئة. فقد لاحظ جيفن انه توجد حالات يؤدي فيها ارتفاع الثمن إلى تمدد الكمية المطلوبة وليس إلى تقلصها، وان انخفاض الثمن يؤدي إلى تقلص هذه الكميات وليس إلى تمددها. ويرجع ذلك إلى أن الطلب على السلعة يتوقف أيضا على دخل المستهلك.⁹

فارتفاع ثمن هذا النوع من السلع يؤدي إلى تدهور في الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للمستهلك مما يضطره إلى استهلاك المزيد منها وإحلالها محل السلعة الأخرى الأعلى ثمنًا، إحلالا كلي أو جزئيا. ولهذا تزيد الكميات المطلوبة من تلك السلع عندما يرتفع ثمنها، والعكس صحيح عندما ينخفض ثمنها، إذ يزيد الدخل الحقيقي للمستهلك مما يسمح له بشراء سلع يكون ثمنها أكبر ارتفاعا، وتكون أكثر تفضيلا لديه.

فسلع جيفن من السلع الرديئة التي يظهر فيها أثر الدخل واضحا ومحاورا اثر الإحلال، فهذه السلع ليست مجرد سلع رديئة فحسب، وإنما ما ينفق عليها من الدخل يمثل نسبة كبيرة مما يجعل تأثيرات الدخل هامة. فالطلب هنا لا يرجع إلى الطلب على السلع الرديئة ذاتها، ولكن بما تمثله من مقدرة إحلالية بالنسبة للسلع الأخرى الأكثر جودة. فارتفاع أثمان السلع الأخرى البديلة يجعل من المستحيل على ذوي الدخل الضعيفة شرائها، وبذلك تحل السلعة الرديئة محلها في الإشباع، ويزيد الطلب عليها. فالأصل في علاقة الطلب أن اثر الإحلال يكون إيجابيا، أي من القوة بحيث يمنع اثر الدخل. إلا أن هذا ينطبق فقط على السلع العادية. أما في حالة السلع الرديئة فآثر الإحلال يكون سلبيا، وعلى ذلك ترتبط الكمية المطلوبة من هذا النوع. من السلع بعلاقة طردية مع الثمن.

أما الاستثناء الثاني فيتعلق بسلع التفاخر، وهي تلك السلع إلى تطلب خصيصا لارتفاع ثمنها. فالطلب على هذه السلع من جانب الطبقات الغنية يتوقف على أثمانها، بحيث أن انخفاض ثمنها يؤدي إلى نقص الكميات المطلوبة منها، وان ارتفاع هذه الأثمان يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة. وبالتالي تكون دالة الطلب بالنسبة لهذه السلع متزايدة وطردية استثناء من القاعدة العامة لدالة الطلب. وبالطبع فان هناك حدود على ذلك ولا يمكن أن يتصور زيادة الكمية المطلوبة من السلعة كلما ارتفع ثمنها، إذ إن البالغة قد تؤدي إلى تأثير عكسي.

إما الاستثناء الثالث فيتعلق بما يسمى التوقعات الديناميكية حيث يؤدي إلى ارتفاع الثمن إلى توقع المزيد من الارتفاع، ومن ثم تزيد الكمية المطلوبة من السلعة، وخاصة في الظروف التي يسود فيها الاقتصاد موجات تضخمية متتالية، أو حالات من المضاربة. وعلى العكس قد يؤدي انخفاض ثمن سلعة ما إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها توقعا لاستمرارية الانخفاض في المستقبل. وهنا نكون أمام علاقة دالية طردية بين الطلب والثمن استثناء من

⁹ زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 172

القاعدة العامة لقانون الطلب. والأمر في حقيقته لا يعتبر استثناء حيث أن الأثمان المؤثرة في سلوك الأفراد لا تكون هي الإثمان الجارية وإنما الإثمان المتوقعة.¹⁰

المبحث الثاني: دالة الطلب

المطلب الأول: تعريف دالة الطلب

دالة الطلب هي التعبير عن العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة وخدمة ما وبين العوامل المحددة لها، فالعلاقة بين الطلب والسعر نقطة ارتكاز في نظرية السعر، ويمثل جدول الطلب ومنحني الطلب الوسيلتان المستخدمتان لتوضيح العلاقة بين السعر والطلب مع ثبات كل من الأذواق، أسعار السلع البديلة والمكملة والدخول.

تتكون دالة الطلب من :

الكمية المطلوبة من السلع والخدمات والتي تعتمد علي جملة من العوامل **Q**:

: سعر السلعة أو الخدمة **R₁**

: دخل المستهلك **R₂**

(: أسعار السلع الأخرى سواء كانت بديلة أو مكملة **P₁.....P_N**)

ومنه دالة الطلب تعتمد علي العوامل السابق ذكرها:¹¹

$$Q = F (P_1, P_N, R, S)$$

المطلب الثاني: جدول الطلب

يوضح لنا منطلق قانون الطلب يقوم علي وجود علاقة عكسية بين الثمن والكمية، فكلما ارتفع ثمن سلعة ما قلت الكمية المطلوبة منها، وبالعكس كلما انخفض ثمنها كلما زادت الكمية المطلوبة منها. إذا تقلب ثمن سلعة من السلع في عدة فترات زمنية، وافترضنا ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر علي الطلب بدون تغيير، واستطعنا أن نعرف حجم المبيعات من هذه السلعة عند كل مستوي من الأثمان، عند ذلك تتبدى لنا العلاقة العكسية بين الطلب والثمن، وتظهر هذه العلاقة فيما يسمى بجدول الطلب، وهو جدول يظهر الكمية التي

زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، مرجع نفسه، ص173

¹¹ عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص35

تطلب أو تشتري من سلعة معينة خلال مدة معينة عند كل سعر من سلسلة أسعار تلك السلعة، فمثلاً، قد تظهر حالة طلب اليومي في بيروت علي البيض كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (1_1): جدول الطلب

الكميات المطلوبة	ثمن كرتون البيض (وحدة نقدية)
4	30
5	28
6	27
7	26
9	24
10	23
12	22

177، ص، 2004، المصدر: سمير حسون، الاقتصاد السياسي، المؤسسة الجامعية، صيدا، لبنان، ط

هذا الجدول وهو جدول افتراضي يمكن وضع جداول أخرى غيره بالسير علي نفس فكرته، يطلق عليه اسم جدول الطلب حيث يظهر الأثر الذي يحدثه تغيير الثمن علي الكمية المطلوبة من سلعة معينة، وتوضح لنا الكميات الافتراضية المبينة في الجدول الوارد ذكره في الأعلى، ما يقتضي به قانون الطلب من أن الكمية المطلوبة من سلعة تزيد بانخفاض ثمنها وتقل بارتفاعه.

هذا وليس من السهل تكوين التقديرات الصحيحة للطلب عند سعر من الأسعار، علي انه يظل ممكناً التنبؤ بما سيكون عليه الطلب عند تغير الأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار سائر الظروف المتغيرة التي تؤثر في الطلب إلي جانب الثمن، ومسألة تقدير حجم الطلب تكون محل اهتمام رجال الأعمال الذين يتمتعون بمركز احتكاري، وكلما كانت تقديراتهم صحيحة عن حالة الطلب بالنسبة للسلع التي ينتجونها، أمكنهم أن يتعرفوا علي انسب سعر يدر عليهم أكبر الإرباح، والحكومات أيضاً تهتم بمعرفة حالة الطلب علي السلع عند تقدير ميزانياتها وذلك كي

تستطيع تقدير الضرائب والرسوم التي ستفرضها علي هذه السلع إذ أن حصيلة الضرائب والرسوم لا بد أن تختلف باختلاف حجم المبيعات.¹²

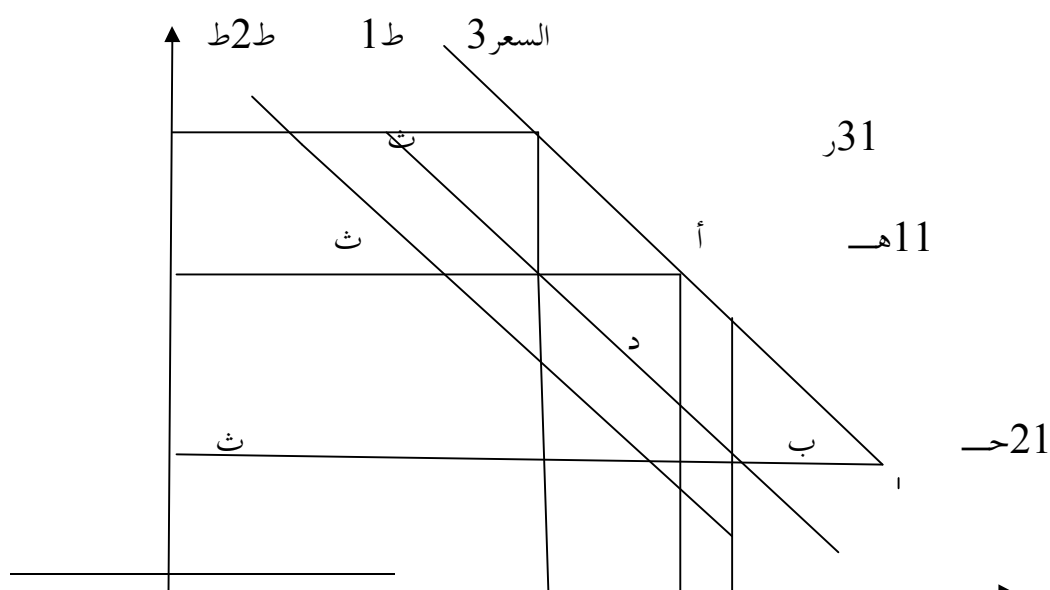
المطلب الثالث: التغيرات في الطلب

الفرع الأول: تعريف التغيرات في الطلب

تعني التغيرات في الطلب، مبدئياً، تغير الكمية المطلوبة من السلعة عند كل مستوي من المستويات السعرية المختلفة، فزيادة الطلب تعني قيام المستهلكون بشراء كميات تزيد عن تلك التي اعتادوا شرائها عند كل مستوي من المستويات السعرية الأصلية. ويعني ذلك بياناً انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين. كما يعني نقص الطلب قيام المستهلكين بشراء كميات اقل من تلك التي اعتادوا شرائها عند كل مستوي من المستويات السعرية الأصلية، ويعني ذلك بياناً انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليسار.¹³

(: التغيرات في الطلب 1_1

الشكل رقم ()



¹² سمير حسون، مرجع سابق، ص- ص 177- 178

¹³ نعمة الله نجيب إبراهيم، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 28

(، وذا انخفض السعر 11) منحني الطلب الأصلي حيث يوضح قيام المستهلكون بشراء الكمية (ط1 يمثل (ط
(أي التحرك من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) علي نفس منحني 21) فأنا نتوقع زيادة مشترياتهم إلي (س21 إلي (ث
(. أما زيادة الطلب فأنها تعني أن المستهلكين سيقومون بشراء كميات أكبر من تلك الكميات التي 1 الطلب (ط
(. 21) و(ث11 اعتادوا شرائها عند كل من (ث

(أي الانتقال إلى النقطة (هـ) علي منحني الطلب 21) سيقومون بشراء الكمية (س11 فمثلا عند (ث
(ط2) أو النقطة (حـ) علي نفس منحني الطلب (ط2) إذا كان السعر هو (ث21). وقد تعني زيادة الطلب من
ناحية أخرى (طبقا لمفهوم مارشال) استعداد المستهلكين لدفع سعر اعلي لشراء نفس الكميات (س11) و(س21)
أي الانتقال من (أ) انتقالا رأسيا إلي (ر) علي منحني الطلب (ط2)، أو من (ب) رأسيا إلي (كـ) علي (ط2)
أيضا. وفي الحالتين فإن منحني الطلب الجديد (ط2) يمثل حالة زيادة الطلب سواء انتقل أفقيا إلي اليمين (هيكس) أو
رأسيا إلي اعلي (مارشال). وبالمثل فإن انتقال منحني الطلب بأكمله إلي الوضع (ط3) يمثل حالة نقص الطلب سواء
كان انتقاله أفقيا إلي اليسار أو رأسيا إلي أسفل.¹⁴

مما سبق تتضح أهمية التفرقة بين المتغيرات في الكمية المطلوبة والتغيرات في الطلب حيث تستخدم الأولى
للدلالة علي التحرك من نقطة إلي أخرى علي نفس منحني الطلب وهذا ينتج فقط عن تغير سعر السلعة نفسها مع
ثبات العوامل الأخرى. أما التغير في الطلب فأنها تؤدي إلي انتقال منحني الطلب بأكمله وهذا يحدث نتيجة
التغيرات في أي من المتغيرات المستقلة الأخرى في دالة الطلب فيما عدا سعر السلعة.

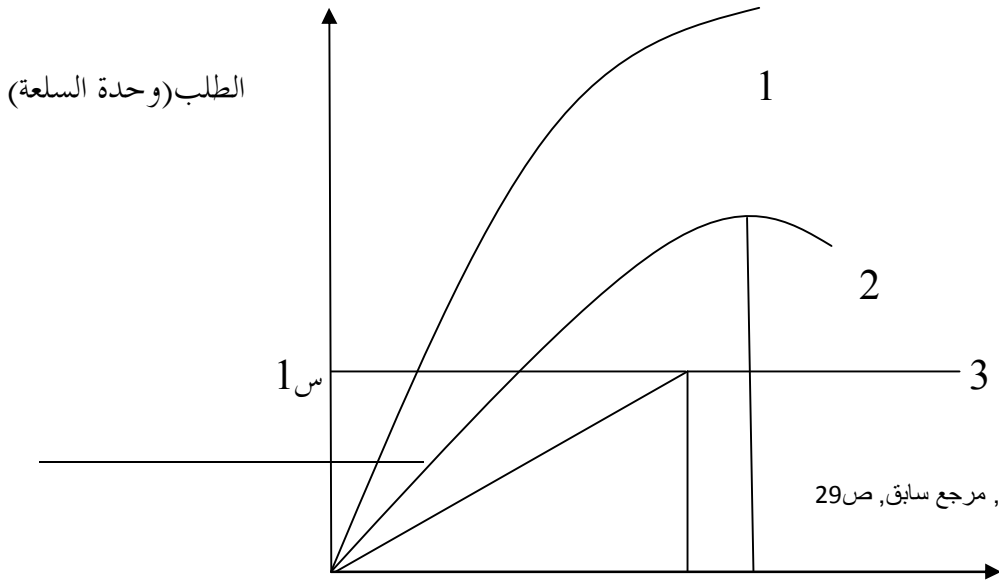
الفرع الثاني: التغيرات في الطلب والتغيرات في الدخل

بصفة عامة تغير الطلب علي السلعة في نفس الاتجاه الذي تتغير فيه دخول المستهلكين وذلك مع افتراض
ثبات العوامل الأخرى، فيما عدا حالات السلع الدنيا. أما في حالة السلع الأولى فأنها تعرف بالسلع العادية. ويجب
ملاحظة أن السلعة العادية قد لا تستمر كذلك إلي ما لانهاية، فالزيادة المتتالية في الدخل قد لا تؤدي بالضرورة إلي
تحقيق زيادة مستمرة ودائمة في الطلب. فالسلعة العادية عند الشكل التالي هذه العلاقة، فالمنحني (1) يبين حالة
السلعة العادية والتي يزيد الطلب عليها باستمرار مع زيادة الدخل. أما المنحني (2) فإنه يبين حالة السلعة التي يزداد

¹⁴ نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص 28

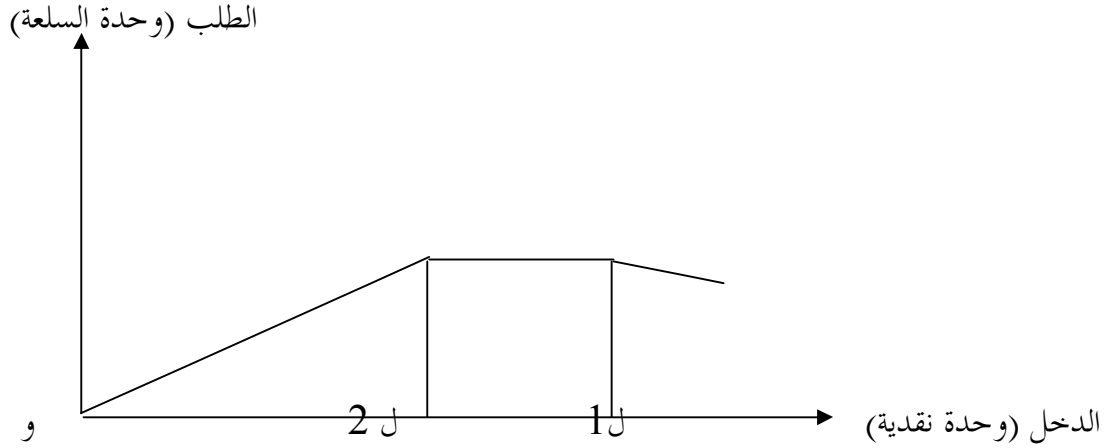
الطلب عليها بزيادة الدخل حطي يصل إلي مستوي معين يظل بعده الطلب علي السلعة ثابتا عند (س1) (2) فإنه يبين حالة السلعة التي يزداد الطلب عليها إلي أن يصل حجم الدخل إلي (ل3) ثم يبدأ الطلب عليها في الانخفاض إذا¹⁵ زاد الدخل عن (ل2).

الشكل رقم (1_2): التغيرات في الطلب والتغيرات في الدخل



¹⁵ نعمة الله نجيب ابراهيم, مرجع سابق, ص29

، ص 200530 المصدر: نعمة الله نجيب إبراهيم، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،
وهناك أيضا حالات لبعض السلع التي يمكن أن تمر بالمراحل الثلاثة السابقة ويوضحها الشكل التالي:
(: التغيرات في الطلب والتغيرات في الدخل 1_3_الشكل رقم)



المصدر: نعمة الله نجيب إبراهيم، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 31

في هذه الحالة يتزايد الطلب على السلعة بتزايد الدخل حتى يصل إلى (ل1)، ثم يظل الطلب، بعد ذلك ثابتا فيما بين (ل1) و(ل2)، إلا أن استمرار الدخل في الزيادة متعديا المستوي (ل2) يبدأ تحول المستهلك إلى سلعة أخرى مما يؤدي إلى أن يبدأ الطلب على سلعتنا هذه في النقصان.¹⁶

الفرع الثالث: التغيرات في الطلب والتغيرات في أسعار السلع الأخرى

ترتب عن التغير في أثمان السلع الأخرى آثار على الكميات المطلوبة من سلعة معينة. وتتوقف تلك الآثار على طبيعة العلاقة بين طلب المستهلك على سلعة معينة وطلبه على سلعة أخرى، والتي يمكن أن تأخذ ثلاث صور أساسية:

¹⁶ نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص 32

أولاً: التغيرات في أثمان السلع المستقلة

قد تكون السلعة الأخرى غير ذي علاقة مباشرة بالسلعة الأصلية من ناحية الاستعمال، ومن هنا نكون بصدد ما يسمى بالسلع المستقلة دلالة علي استقلال طلب المستهلك من السلعة الأولى عن طلبه من السلعة الثانية. ومع ذلك، ونظرا لان دخل المستهلك هو دخل محدود عادة، فأن التغير الذي قد يحدث في الطلب علي سلعة ما كنتيجة مباشرة للتغير في ثمن سلعة أخرى مستقلة عنها ليعودو في الحقيقة أن يكون تغيرا في الطلب نتيجة للتغير في الدخل.

ثانياً: التغيرات في الأسعار السلع البديلة:

السلع البديلة هي التي يمكن إن يحل بعضها محل البعض الأخر من حيث القدرة علي تأدية الوظائف، وتحقق نفس الإشباع.

والقاعدة العامة أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة أثمان السلع البديلة هي علاقة طردية ومتزايدة، إذ أن ارتفاع أثمان السلع البديلة سوف يدفع المستهلكين إلى الانصراف عنها وإنقاص الكمية المطلوبة منها طبقا لقانون الطلب، والتحول إلى السلعة محل البحث، مما يزيد الطلب عليها، والعكس.

ثالثاً: التغيرات في أثمان السلع المكملة :

السلع المكملة هي السلع التي يكمل بعضها البعض الأخر في إشباع نفس الحاجة. والقاعدة العامة أن الطلب علي السلعة المكملة لا يتوقف علي ثمنها فحسب، بل يتوقف أيضا علي ثمن السلعة التي تتكامل معها بحيث أن الطلب عليها يتوجه اتجاها عكسيا مع ثمن السلعة المتكاملة معها. فانخفاض احدي السلع المتكاملة يؤدي إلى زيادة الطلب علي السلعة الأخرى محل البحث، والعكس صحيح.

المبحث الثالث: المرونة

المطلب الأول: تعريف المرونة

الفرع الأول: المفهوم العام للمرونة

المرونة هي لفظ مستعار من الرياضيات والميكانيك ويعود الفضل في تطبيق المرونة في الاقتصاد إلى الاقتصادي تيرغو في القرن التاسع عشر، وتستند فكرة المرونة الرياضية إلى أنها مقياس للعلاقة بين التغيرات النسبية التي تطرأ على ظاهرة ما تتجه التغيرات النسبية في ظاهرة أخرى، أما في المجال الاقتصادي يقصد بالمرونة أي ظاهرة اقتصادية درجة استجابة هذه الظاهرة للتغير النسبي في عامل معين يؤثر عليها.¹⁷

يمكن دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على مستويين: مستوي اتجاهي، ومستوي كمي. ونعني بالأول دراسة الاتجاه الذي يتغير فيه احد المتغيرات الاقتصادية تجاوبا مع التغير في متغير آخر. فمثلا نتوقع أن تتغير الكمية المطلوبة من سلعة ما في عكس الاتجاه الذي يتغير فيه سعرها، بينما تتغير الكمية المعروضة منها في نفس الاتجاه. كما نتوقع أن يتغير الطلب على سلعة ما في نفس الاتجاه الذي يتغير فيه الدخل، كما قد يتغير في نفس أو في عكس الاتجاه الذي يتغير فيه سعر سلعة أخرى اعتمادا على ما إذا كانت السلعتان بديلتين أم مكملتين .

كذلك نتوقع أن يتغير حجم المنتج من سلعة ما مع الكميات المستخدمة من خدمات عوامل الإنتاج التي تساهم في إنتاج هذه السلعة. وهكذا نجد العديد من العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية .

أما المستوي الأخر لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وهو المستوي الكمي. نعني به محاولة قياس أو إيجاد مقياس للدرجة التي تتجاوب بها التغيرات في متغير اقتصادي ما مع التغيرات في متغير اقتصادي آخر.

وهذا المقياس الذي نريد التوصل إليه هو ما يعرف بالمرونة. وما دمنا ذكرنا كلمة قياس فلا بد من إيجاد المقياس الملائم الذي يمكن استخدامه لتحقيق هذا الغرض. ومن المعروف أن أي مقياس يجب أن يكون مطلقا بمعنى أن يكون مستقلا عن الوحدات التي تقاس بها المتغيرات التي نريد قياس درجة تجاوب التغيرات فيها بين بعضها البعض.¹⁸

الفرع الثاني: العوامل المحددة لمرونة الطلب

تتمثل اجل العوامل المحددة لمرونة الطلب في النقاط التالية:

أولا: مدى توافر السلعة البديلة

يمكن للسلع البديلة أن تشبع نفس الحاجات التي تشبعها السلعة الرئيسية موضوع علاقة الطلب يجعل الطلب مرنا على السلعة الرئيسية، وبالعكس كلما كانت السلعة غير قابلة للاستبدال أو الإحلال ، فان الطلب

¹⁷ كساب علي ، النظرية الاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2006 ص70

¹⁸ نعمة الله نجيب ابراهيم، مرجع سابق، ص 44

عليها يكون غير مرن لصعوبة التحول عنها . وبطبيعة الحال فان وجود فكرة بديل ومدى كماله ليست فكرة مطلقة وإنما هي نسبية، فالاستبدال يتضمن تشابه السلعتين البديلتين في الخصائص، والوظائف والأوصاف والقدرات الإشباعية، وهو أمر ليس من السهل تحقيقه ولهذا يجب التفرقة بين الإحلال الكامل، وهنا تكون المرونة لانهائية، وبين ما إذا كان الإحلال أو الاستبدال جزئياً. وبالطبع هناك حالات يستحيل على المستهلك أن يحل محل السلعة سلعة أخرى في إشباع حاجته، وبالتالي فان الطلب على هذه السلعة هو طلب عدم المرونة. وتتوقف مرونة الطلب على السلعة على مدى اتساع تعريفنا للسلعة. فكلما كان هذا التعريف ضيقاً كلما أصبح الطلب على السلعة مرناً، وكلما توسعنا في تعريف السلعة كلما أصبح الطلب غير مرن، كذلك فان وجود البديل أو عدمه يرتبط بمدى التغير في الأثمان، فعند التغيرات الصغيرة في الأثمان قد لا يظهر البديل، ولكن عند وجود تغيرات كبيرة فان البديل يظهر دائماً .

وعلى ذلك يمكننا أن نستبدل من درجة مرونة الطلب على وجود البديل وعلى درجة كماله. فمرونة الطلب تكون منعدمة عند انعدام البديل، وتبلغ بين هذين الحدين مبلغ البديل من الكمال والنقص.

ثانياً: مدى أهمية السلعة

إن الطلب على السلع الضرورية يكون غير مرن، والطلب على السلع الكمالية يكون مرناً وهذا يتوقف بدوره، كما يرى البعض، على وجود البديل ومدى كماله في نظر المستهلك. وهي مسألة تتوقف على الظروف. فالأمر يتوقف على ما نقصده بالسلعة التي يتغير ثمنها، فكلما كان تعريفها لها ضيقاً كلما زادت المرونة وأمكن وجود بديل قريب منها، كذلك يتوقف الأمر على مدى التغير في الثمن.¹⁹

ثالثاً: ثمن السلعة

إذا كان ثمن السلعة منخفضاً فبالتالي نسيبته من الدخل تكون متدنية، فان الطلب على هذه السلعة لا يتأثر كثيراً، إذا ما ارتفع ثمنها لان المستهلك يظنون قادرين على الحصول على حاجياتهم من هذه السلعة دون أن يسبب ذلك اضطراباً في ميزانيتهم، فثمن الملح لربة المنزل أو علبة الثقاب لمدخن، زهيد بحيث لا يؤثر على كل منهما إذا ارتفع الثمن، كما أن انخفاض إثمان هذه السلع لا يستتبع زيادة محسوسة في استهلاكها لان المستهلكين عموماً كانوا يستهلكونها بالمقادير اللازمة لهم، فالطلب على مثل هذه السلع يكون غير مرن .

رابعاً: نوع السلعة

¹⁹ زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص194

من حيث إلزامها لطبقة معينة من المستهلكين ، فان كانت السلعة من مستلزمات الطبقة الغنية وحدها دون الطبقة الفقيرة ، كانت الطلب عليها غير مرن ، فالسيارات الفخمة التي لا يستعملها سوي طبقة الأغنياء ، لا يتأثر الطلب عليها كثيرا نتيجة لتغيير أثمانها زيادة أو نقصان ، إذا أن الأغنياء أصحاب المداخيل الكبيرة سيظلون يشترونها حتى ولو ارتفع ثمنها ، أما الطبقات الأخرى فإنها لن تقدم علي شرائها إذا انخفض ثمنها لان هذا الأخير سيبقي مرتفعا بالنسبة للمداخيل المتواضعة بحيث لا يتاح شراؤها إلا للأغنياء .²⁰

خامسا: طول الفترة الزمنية

إن مرونة الطلب علي السلعة تكون اكبر كلما طالت هذه المدة أو الفترة . فكلما طالت المدة كلما كان وجود البديل أسهل . حيث أن طول الفترة الزمنية تؤثر في قدرة المستهلك علي الاختيار وعلي رد الفعل والتحرك اتجاه تغيرات الأثمان . فمن ناحية يتطلب الأمر وجوب مرور فترة زمنية ما حتى يصل إلي عمل كافة مشتري السلعة التي تغير ثمنها، وكذلك مشتريها الاحتماليين، ذلك التغيير الذي حدث في ثمنها وبالتالي تكييف مشترياتهم منها علي هذا الأساس. وكذلك فان بعض السلع تكون مكلها لسلع أخرى يستخدمها المستهلك أو يحتفظ بها ، ولذلك فان تغير ثمن الأولي لا يؤدي مباشرة إلي التحول عنها إلا بعد وقت يتمكن فيه من تغيير ما لديه من سلع مكملة .²¹

المطلب الثاني: أنواع المرونات

يمكن التمييز بين مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة أو المرونة المباشرة، ومرونة الطلب بالنسبة للدخل أو المرونة الدخلية، ومرونة الطلب بالنسبة لاثمان السلع الأخرى أو المرونة المتقاطعة.

وفيما يلي نتناول كل من هذه المرونات بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: المرونة السعرية للطلب

لما كانت مرونة الطلب بالنسبة للثمن هي من أهم الأنواع الثلاثة لمرونة الطلب علي الإطلاق، فإنه عادة ما يشار إليها علي أنها مرونة الطلب فحسب. وهكذا تعرف المرونة الثمنية للطلب بأنها: درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغيير في ثمنها وبالطبع يفترض هذا التعريف بقاء الأشياء الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الطلب علي حالها وعدم حدوث أي تغيير فيها.

²⁰سمير حسون ، مرجع سابق ، ص 182

²¹ زينب حسين عوض الله ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 197

كما نميز عادة بين خمس حالات مختلفة لمرونة الطلب، تندرج فيها تنازليا درجة استجابة الطلب للتغير الذي يحدث في الثمن، أي قيمة معامل المرونة، وذلك علي النحو التالي:

1 _ حالة الطلب المرن (كبير المرونة): إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة اكبر من نسبة التغير في السعر، $E_p > 1$.

2 _ حالة الطلب تام المرونة (المتكافئ المرونة): إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة تساوي نسبة التغير في $E_p = 1$ السعر، أي :

3 _ حالة الطلب غير المرن (قليل المرونة): إذا كانت نسبة التغير في الكمية المطلوبة اصغر من نسبة التغير في $E_p < 1$ السعر أي :

4 _ حالة الطلب مرن تماما (مرونة كبيرة جدا): إذا كان منحني الطلب موازيا للمحور الأفقي، وهذا يعني أن $E_p = a$ الكمية تتغير تغيرا كبيرا جدا إذا تغير السعر بشكل قليل جدا أي :

5 _ حالة الطلب عديم المرونة (غير مرن تماما): وهي الحالة التي تبقى فيها الكميات المطلوبة ثابتة مهما تغير السعر $E_p = 0$ أي :

إن الحالات الثلاثة الأولى هي الحالات الواقعية، أما الحالتان الأخيرتان فهما حالتان متطرفتان لا يمثلان الواقع.²²

لفرع الثاني: المرونة الدخلية للطلب

يقصد بمرونة الطلب الدخلية درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغيير في دخل المستهلك. وبالطبع فأنا نفرض بقاء العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الكمية المطلوبة علي حالها. والدخل هنا هو المتغير المستقبل أما الكمية المطلوبة فهي المتغير التابع.

وكما هو الحال فيما يتعلق بمرونة الطلب الثمينة فان معامل مرونة الطلب للدخل هو الذي يقدم لنا المعيار الكمي الذي يقيس درجة هذه المرونة. وتقاس هذه المرونة بنسبة التغير في الكمية المطلوبة الي نسبة التغير في الدخل، فلما كانت العلاقة الدالية بين الطلب والدخل هي علاقة طردية، وبالتالي تتغير الكمية المطلوبة في نفس اتجاه التغير في الدخل.

وعادة ما تكون المرونة الدخلية كبيرة بالنسبة للسلع الكمالية وصغيرة بالنسبة للسلع الضرورية. فكلما زاد الدخل، عمد الأفراد إلى زيادة الطلب على السلع الكمالية بنسبة أكبر، وإلى زيادة الطلب على السلع الضرورية بنسبة أقل أو عدم زيادتها على الإطلاق.

وكما تختلف درجات المرونة مع اختلاف نوعيات السلع تتغير مرونة مع تغيرات الدخل، إذ تختلف استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوي إلى مستوي آخر من مستويات الدخل بالنسبة لسلعة معينة. فإذا كانت مرونة الطلب الدخلية هي أساسا موجبة فألها لا تبقى دائما على هذا الحال. فعند مستوي معين من الدخل قد لا ينفق المستهلك شيئا من دخله على هذه السلعة وهنا تكون المرونة مساوية للصفر. ومع زيادة الدخل يبدأ المستهلك في شراء هذه السلعة، وإذا استمر دخله في الزيادة يزيد الكمية المطلوبة منها حتى يصل إلى مستوي معين من الدخل. بعد ذلك لو زاد الدخل تظل الكمية المشتراة كما هي وهنا تعود المرونة لتصبح مساوية للصفر. ومع استمرار دخله في الزيادة قد يؤدي ذلك بالمستهلك إلى الكف عن استهلاك هذه السلعة وهنا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل، وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة.

الفرع الثالث: مرونة الطلب المتقاطعة

وتعرف أيضا بالمرونة غير المباشرة أو التبادلية، ويقصد بها درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة (الأساسية موضوع علاقة الطلب) لما يحدث من تغيير في أثمان السلعة المرتبطة بها، سواء البديلة عنها أو المكمل لها، وبالطبع فأنا نفترض هنا بقاء الأشياء الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الكمية المطلوبة من السلعة على حالها. والكمية المطلوبة هنا هي المتغير التابع أما ثمن السلعة المرتبطة فهو المتغير المستقبل. وكما في المرونات السابقة، تقاس هذه المرونة بنسبة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى نسبة التغير في ثمن سلعة أخرى. أيضا تختلف علامة معامل مرونة الطلب المتقاطعة بحسب ما إذا كانت السلعة المرتبطة سلعة بديلة عن السلعة محل البحث أم سلعة مكمل لها.²³

أولا: حالة السلع البديلة

المرونة هنا تكون دائما موجبة، إذا أن العلاقة الدالية هي علاقة طردية و متزايدة. وتتوقف درجة المرونة المتقاطعة على مدى توافر السلع البديلة للسلعة موضوع العلاقة. إذ ترتفع درجة المرونة بارتفاع درجة كمال البديل، وتنخفض بانخفاض هذه الدرجة وفي الحالة القصوى تكون قيمتها مساوية (+) ما لانهاية) وهو ما يعني أن تغير ثمن السلعة البديلة يثير تغييرا لا نهائيا الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة الأساسية.

ثانيا: حالة السلع المتكاملة

²³ زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 201_200

المرونة هنا تكون دائما سالبة، إذ أن العلاقة الدالية تكون علاقة عكسية ومتناقصة، وترتبط درجة المرونة المتقاطعة بمدى التكامل بين السلعة الأساسية والسلع الكمالية معها، فترتفع بارتفاع درجة التكامل وتنخفض بانخفاضها. وفي الحالة القصوى تكون قيمتها مساوية (- ما لانهاية) وهو ما يعني أن تغير ثمن السلعة المكمل تغيرا صغير يثير تغيرا لا نهائي الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة الأساسية.

وبصفة عامة يمكن القول انه كلما كانت علاقة الإحالية أو التكامل وثيقة كلما كبر تأثير الكمية المطلوبة بتغير معين في الثمن، وتكون بالتالي القيمة العددية لمرونة التقاطع اكبر. وإذا لم يكن للسلعتين إلا علاقة ضعيفة احدهما بالا خري كانت مرونة التقاطع اقرب إلى الصفر.

ويمكن أن نعتمد علي المرون المتقاطعة في تعريف السلع البديلة وفي السلع المتكاملة، فإذا كانت المرونة المتقاطعة موجبة فان السلعتين تعتبران من السلع البديلة. أما إذا كانت المرونة المتقاطعة سالبة فان السلعتين تعتبران من السلع المتكاملة. كذلك يعتمد علي المرونة المتقاطعة الموجبة في تعريف الصناعة، بمعنى انه يمكن تعريف صناعة ما بأنها مجموعة من المنتجات ترتبط فيما بينها بدرجة مرونة متقاطعة موجبة مرتفعة، بينما لا ترتبط بالأنواع الأخرى من المنتجات إلا بمرونة طلب متقاطعة منخفضة²⁴

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمرونة الطلب

إن اختلاف درجة مرونة الطلب من سلعة إلى أخرى له أهميته القصوى من الناحية الاقتصادية ففي ضوء مرونة الطلب علي سلعة معينة ، يحدد المنتج ثمن السلعة ، ومرونة الطلب تساعد الحكومات في رسم سياساتها الضريبية ، فضلا عن ذلك ، إن تقلبات الأثمان تتأثر إلى درجة كبيرة بمرونة الطلب

— اثر مرونة الطلب في تحديد أثمان السلع نتبينها عندما تفكر الدولة بفرض رسم أو ضريبة علي سلعة معينة من السلع إذ تأخذ في اعتبارها أمرين هامين : من سيتحمل عبء الضريبة المنتج أم المستهلك ؟ الأمر الثاني حجم المبالغ التي ستعود إلي الخزينة من جراء فرض الرسم أو الضريبة أي حصيلتها.

— بالنسبة للأمر الأول يحاول المنتج دائما أن يلقي عبء الضريبة علي عاتق المستهلك ، فإذا فرضت ضريبة علي السلع التي ينتجها يحاول أن يزيد ثمن السلعة بنسبة الضريبة المفروضة، إلا أن إمكانية رفع ثمن السلعة رهن بدرجة مرونة الطلب عليها فإذا كان طلبها غير مرن يتمكن المنتج من رفع الثمن، وبالتالي إلقاء عبء الضريبة علي

²⁴ زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 202

المستهلك، أما إذا كان الطلب علي السلعة مرنا، اضطر المنتج أن يبقي الثمن علي حاله، ويتحمل هو عبء الضريبة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يكون علي الدولة وهي بصدد فرض الضريبة علي السلعة أن تراعي درجة مرونة الطلب عليها، فإذا كان غرض الدولة أن تحمل المستهلك عبء الضريبة، تفرض هذه الضريبة علي السلع التي يكون طلبها غير مرن، أما إذا كان غرضها تحميل عبء الضريبة للمنتج، كان عليها أن تفرض الضريبة علي سلعة مرنة الطلب.

من ناحية ثانية تتوقف حصيلة الضريبة علي مرونة الطلب، فان كان مرنا بدرجة كبيرة، تنخفض الكمية المطلوبة مع ارتفاع الثمن، وتكون حصيلة الضريبة متدنية، أما إذا كان الطلب غير مرن، فانه لا يتأثر بزيادة الثمن وتكون حصيلة الضريبة مرتفعة، فإذا فكرت الدولة في زيادة إيراداتها من الرسوم المفروضة علي مياه الشرب مثلا، تعتمد إلي زيادة قيمة الرسوم ما دام الطلب علي مياه الشرب غير مرن باعتبار أن المستهلكين مضطرون إلي متابعة الاشتراك بمياه الشرب.²⁵

أما في مجال العلاقات الدولية تلعب مرونة الطلب دورا كبيرا، ولاغني عن أخذها في الاعتبار عند معالجة مشكلات هذه العلاقات ووضع السياسات الواجبة الإلتباع في مجال الصادرات، والواردات، ومعدلات التبادل الدولي، والرسوم الجمركية، وتوازن ميزان المدفوعات.

فمثلا لما كان احد الأهداف الرئيسية لسياسة التصدير هو تحقيق حصيلة مرتفعة من العملات الأجنبية، فانه يثور التساؤل حول ما إذا كان من الأفضل رفع أسعار الصادرات أو تخفيضها، ولا شك أن الأمر مرتبط بمرونة طلب السلع المصدرة، فإذا كان الطلب الخارجي علي السلعة موضوع البحث غير مرن، فان السياسات الواجبة الإلتباع هو رفع أسعار هذه السلعة. فذلك معناه زيادة كمية الإنفاق الخارجي علي هذه السلعة، أي زيادة حصيلة الصادرات من العملة الأجنبية أما إذا كان الطلب علي السلعة مرن فالواجب هو عدم رفع أسعارها حتى لا يقل حجم الإنفاق الخارجي عليها. أما إذا كانت السلعة متكافئة المرونة فان كمية الإنفاق الخارجي ستظل ثابتة دون تتأثر بما يحدث من تغيرات في الأسعار. وقد تقتضي المصلحة في هذه الحالة رفع الأسعار حيث يتم تحقيق نفس حصيلة الصادرات مع تصدير كمية اقل من السلعة موضوع البحث. وجدير بالإشارة أننا هنا استبعدنا اعتبارات مرونة العرض، الأمر الذي سنعرضه فيما بعد لما له من تأثير هام في هذا المجال.²⁶

²⁵ سمير حسون، مرجع سابق، ص 183

²⁶ زينب حسين عوض الله، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 206

خلاصة:

إن الطلب هو دالة لعدد من العوامل أهمها سعر السلعة ثم دخل المستهلك وأثمان السلع المرتبطة. وتعني هذه العلاقة الدالية بين الطلب كمتغير تابع وعوامل الطلب كمتغير مستقل إن الكمية المطلوبة من السلع ستغير عندما تتغير هذه العوامل، وإنما ستتغير في اتجاه محدد يتوقف على اتجاه التغيير الذي يحدث فيها، أي العوامل الطلب.

إلا أن التغيرات التي تطرأ على الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ثمنها أو دخل المستهلك أو أثمان السلع المرتبطة، قد تكون كبيرة، وقد تكون محدودة، وقد تكون منعدمة.

والواقع أن مدي هذا التغير يختلف من سلعة لأخرى، ومن مجموعة استهلاكية إلى مجموعة أخرى، وهي تختلف أيضاً باختلاف الأسواق والأزمنة والأمكنة.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد. كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها وهذا بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في بحثنا خصصنا هذا الفصل لنتناول فيه مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية وتطورها في العالم.

وبناء على ما سبق نقسم الفصل الثاني كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: عملية تخطيط التجارة الخارجية

المبحث الثالث: طرق تسوية التجارة الخارجية

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

عرف الإنسان التجارة منذ القدم، وكان ذلك بأوجه مختلفة باختلاف الزمن، وما أتى به من تطورات في الحياة، ولكن الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الدولية لما توفره من مزايا، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض مفاهيمها في هذا الفصل.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها، رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع، وإنما يقتضي الأمر أن تخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن

تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة، يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً.²⁷

هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هي: _ عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.²⁸

_ هي احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.²⁹

الفرع الثاني : محددات التجارة الخارجية

وتتمثل فيما يلي:

أولاً: اختلاف ظروف الإنتاج

إن اختلاف ظروف الإنتاج بين الدول يقود لزيادة التبادل التجاري بينها، فمثلا بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة والبرتقال ، فعليها التركيز علي إنتاج هذه السلع والتخصص فيها ومبادلتها ببعض السلع التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر بكثافة في دول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج العربي .

ثانياً: انخفاض تكاليف الإنتاج

يعد نفقات تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول دافعا للتجارة بينها ، وبالذات في الدول أو الصناعات التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات أو وفرات الحجم الكبير أي أن الإنتاج الواسع بالشكل الذي يؤدي إلي تناقص معدل كلفة إنتاج الوحدة الواحدة ، فمثلا دولة كمصر التي تتوفر فيها القطن بكميات هائلة، تستطيع إنتاج وحدات عديدة من القطن بحيث تكون تكلفة إنتاج الوحدة منخفضة نتيجة التخصص في ذلك المحصول وتوفر المناخ والأرض والعمالة اللازمة لذلك المنتج، في حين أن دولة كالبرازيل من الضروري أن تخصص في إنتاج القهوة لملائمة زراعة ذلك المحصول في تلك البقعة من الأرض.

²⁷ محمود يونس، أساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1993، ص12

²⁸ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة، مصر، 2000، ص13

²⁹ السيد محمد السبريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص8

ونسوق مثلاً آخر حول تكلفة الإنتاج ، فاليابان مثلاً تقوم بإنتاج الالكترونيات والسيارات التي تتطلب وفرة كثافة في استخدام التكنولوجيا ورأس المال ولا تحاول إنتاج المنسوجات ، وذلك لان صناعة المنسوجات تعتمد علي عنصر العمل ،الذي هو باهظ الثمن في اليابان ، وتقوم بالمقابل باستيراد المنسوجات من الدول الاخرى كمصر والهند.³⁰

ثالثاً:اختلاف الميول والأذواق

أما عن العنصر الثالث الذي يقودنا للتبادل التجاري الدولي فهو اختلاف الميول والأذواق ، فمثلاً لو قامت الأردن وتركيا بإنتاج الملابس وبكميات متساوية ، نري أن هناك ميل لدي المستهلك الأردني لشراء الملابس التركية الصنع ، حتى ولو من باب التغيير وتزداد أهمية هذا العامل في خلق التجارة كلما ارتفع الدخل الفردي في الدولة.³¹

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

الفرع الأول: المجال الاقتصادي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي :

__تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
__تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه

تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، ويلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

³⁰ عبد السلام زايدي، التجارة الخارجية وتمويلها في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، قسم العلوم التجارية، المركز الجامعي تبسه، 2003، ص3

³¹ عبد السلام زايدي، مرجع سابق، ص3

تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية³².

__ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيدي في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .
__ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

الفرع الثاني: المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي :

__ زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك³³ .

__ تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية .

__ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

__ إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.

__ التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .

الفرع الثالث: المجال السياسي

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي :

__ تعزيز البني الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

__ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

³² رشا العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان الأردن، 2000، ص16

³³ رشا العصار وآخرون، مرجع نفسه، ص 13

العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات ، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة ، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.³⁴

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

مما لا شك فيه أن كل دولة في العالم مهما بلغت م مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي ، فأثما لاتستطيع أن تعتمد علي نفسها كلياً إذ لا بد أن تعتمد علي العالم الخارجي لتلبية بعض احتياجاتها، نظراً لعدم التوزيع المتكافي لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة ، إضافة إلي الاختلاف في مراحل التطور الاقتصادي ، وكان لا بد لذلك التفاوت أن يبي علي أسس وضوابط معينة ومحددة .
لأجل معرفة أسباب قيام التجارة الخارجية، لا بد من الإحاطة بمعرفة الأسباب التي تؤدي إلي توطن صناعة معينة في منطقة معينة دون المناطق الأخرى أو في دولة دون الدولة الأخرى.³⁵ أو تخصص منطقة بإنتاج سلعة معينة ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من تلك السلعة من السلعة مع إنتاج المناطق الأخرى من السلع الأخرى .

وكما هو معروف بأن أسس التبادل الدولي لا تختلف من حيث المبدأ عن أسس التبادل الداخلي ففي كلتا الحالتين تخصص الدولة أو المنطقة في إنتاج السلعة أو السلع التي تستطيع الحصول عليها بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الداخل وكل ذلك يتم عن طريق التجارة الخارجية .

وهذا يعني أن كل دولة لا يمكن أن تنتج جميع ما تحتاجه من سلع وخدمات ، وإنما يتوجب عليها وانطلاقاً من مصالحها الخاصة وبما يخدم اقتصادها القومي ، إن تخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية التي يمكن أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية أكثر من غيرها من الدول ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بمنتجات دول أخرى تستطيع هي أن تنتجها ولكن بتكاليف أكبر من غيرها من الدول. وعلي هذا الأساس يمكن القول بان الحاجة تظهر للتجارة الخارجية من خلال التمييز بين الحالات التالية:

__سلع تنتجها الدول بكميات كبيرة تفيض حاجتها، مما تستدعي الحجة إلي تصدير ذلك الفائض للأسواق الخارجية.

__سلع تنتجها الدول بكميات تعادل استهلاكها المحلي فقط ويتم تداولها محلياً ولا تدخل الأسواق الخارجية.

³⁴ عبد السلام زايدي، مرجع سابق، ص5

³⁵ محمود حسين الوادي ، احمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن ، 2009 ص282:

__سلع تنتجها الدول بكميات قليلة لا تكفي حاجة الاستهلاك المحلي مما تستدعي الحاجة إلى استيرادها من الخارج .

__ سلع لا تنتجها الدول أساسا يضطر تلك الدول إلى استيرادها من الخارج .ومن العوامل الاخرى التي تقف وراء قيام التجارة الخارجية، إضافة إلى اختلاف تكاليف الإنتاج هو اختلاف ظروف الإنتاج بين الدول، فقد تخصص بعض الدول في إنتاج المنتجات الزراعية نتيجة لتوفر الظروف الطبيعية الملائمة لإنتاجها وهذا ما اكسبها ميزة نسبية قد لا تتوفر للدول الاخرى .³⁶

وأيضا تغير أذواق المستهلكين ، وتحسن المستوى المعيشي والاجتماعي والثقافي ، إضافة إلى تقسيم العمل الدولي الجديد الذي قد يفرض ويلزم بعض الدول للتخصص في إنتاج سلع دون السلع الأخرى.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسات التجارية

أن المقصود بالسياسة التجارية هو مجموع التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية، ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعد على تحقيق هذه الأهداف .³⁷

إن السياسة التجارية الدولية المطبقة يمكن أن تحقق أهدافا متنوعة تتوقف على ظروف كل دولة من الدول تطبق فيها، ونموذج السياسات المطبقة من حيث درجة ووزن الحرية والقيود، وبالتالي يمكن أن نذكر أهداف سياسة التجارة الخارجية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الخارجية أو سياسة الحماية ، مع الإشارة إلى أن بعض هذه الأهداف قد تكون أهداف لأنواع من السياسات الاقتصادية الاخرى مثل السياسة المالية والنقدية... الخ ، وهذا يؤكد أن السياسة التجارية هي جزء من إطار أكبر يمثل السياسات الاقتصادية في مجموعها .

المطلب الثاني: الأهداف السياسات التجارية

في هذا الإطار يمكن أن نذكر أهم أهداف السياسات التجارية الخارجية على النحو التالي:

1_ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

³⁶ حمود حسين الوادي , احمد عارف العساف , مرجع سابق, ص273.
³⁷ يسري عبد الرحمان احمد, إيمان محب زكي, الاقتصاديات الدولية, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2007 ص 153

بزيادة المعرض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم حصيلة الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب علي الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات.

2_ حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

المقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا علي الإنتاج المحلي في بعض الحالات، وتشتد الحاجة إلي الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج.

3_ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:

الإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بسياسة الإغراق ، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية. وتعتبر سياسة الإغراق وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين، وخاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم.³⁸

4_ تشجيع الاستثمار من اجل التصدير:

يأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية و التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير و تشجيع إقامة المناطق الحرة، وتوفير الحوافز و المزايا اللازمة لزيادة و تشجيع الاستثمار من اجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات و توفير إطار مؤسسي وبنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من اجل التصدير.

5_ زيادة العمالة و مستوى التشغيل أو التوظيف في الاقتصاد القومي:

هذا الهدف على درجة عالية من الأهمية تسعى إلى تحقيقه السياسات التجارية الدولية سواء كانت سياسة حرية التجارة الخارجية التي تعمل على تحقيقه من خلال زيادة الصادرات و بالتالي رفع مستوى التشغيل و زيادة العمالة في الاقتصاد القومي من الأنشطة التصديرية، أو كانت السياسة حمائية التي تعمل على تحقيق هدف زيادة العمالة من خلال حماية الصناعات الناشئة بفرض الضرائب الجمركية على ما يماثلها من سلع مستوردة، فترتفع الأسعار داخليا.

³⁸ محمد برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، مصر، 1978، ص201

وهذا يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذا الفرع من الصناعة سعياً وراء معدل أكبر من الإرباح، ويصبح السوق المحلي أكثر جاذبية من السوق الخارجي للاستثمار الداخلي و بالتالي يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل و زيادة العمالة في الاقتصاد القومي من خلال الأنشطة الاحلالية، وفي إطار العمل بإستراتيجية الإحلال محل الواردات.

6_ حماية الصناعة الناشئة:

إن الصناعة الناشئة أو الوليدة هي تلك الصناعة حديثة العهد و التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج و البلوغ إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة ، وبالتالي لا يكفي حداثة العهدة الصناعية.³⁹

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

الفرع الأول: الرقابة على الصرف الأجنبي

يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية، أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات، أو الاحتفاظ بها أو التعامل بها.

يمكن للرقابة على الصرف أن تأخذ العديد من الأشكال، يمكن ذكر أشكال الرقابة على الصرف في النقاط التالية:

أولاً: فرض رقابة كاملة على التعامل بالنقد الأجنبي:

وتعتبر أكثر أشكال الرقابة على الصرف تشدداً، حيث تقوم الدولة بفرض سيطرتها الكاملة على التعامل بالنقد الأجنبي، فتقوم بإلغاء سوق الصرف، أو وقف فعاليتها، ومن ثم تعتمد إلى تحديد سعر الصرف بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، وبذلك تكون هي المحتكر الوحيد لجميع عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، من خلال شرائها لجميع النقد الأجنبي الناتج عن عمليات التصدير.⁴⁰ بالزام جميع الأفراد والجهات بتسليم جميع ما يحصلون عليه من نقد أجنبي إلى الجهات المختصة. كما تقوم بالتعرف على كل ما لديها من أرصدة أجنبية، ومن ثم العمل على توزيعها على مختلف المستوردين. في نفس الوقت لا تسمح للأفراد أو الهيئات في المجتمع بالاحتفاظ بالأرصدة من العملات الأجنبية، أو التعامل بها فيما بينهم بصورة مباشرة.

³⁹ محمد برعي، مرجع سابق، ص 201

⁴⁰ محمد برعي، مرجع سابق، ص 202

فالرقابة الكلية على الصرف تقتضي أن تقوم الدولة بوضع ميزانية تقديرية بالعملات الأجنبية، تحدد فيها ما تتوقع الحصول عليه من هذه العملات، وما يمكن تخصيصه من هذه العملات على الاستخدامات المختلفة، وذلك وفق أولويات معينة تراعي فيها الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، والأهداف التي يمكن للدولة أن تحققها من خلال فرض الرقابة على الصرف.

ثانيا: الرقابة الجزئية على الصرف:

هذا الشكل من الرقابة يقتصر تدخل الدولة في سوق الصرف على أنواع معينة من العملات الأجنبية، فتمنع الأفراد من التعامل بها، على أن تترك بقية العملات الأخرى لينخضع التعامل فيها لعوامل العرض والطلب.

وتجدر الإشارة إلى أن الشكلين الأول والثاني للرقابة على الصرف يتطلبان ضرورة وجود نظام الحصص وتراخيص الاستيراد جنبا إلى جنب.

ثالثا: فرض أسعار متعددة للصرف:

هي وسيلة من وسائل الرقابة على الصرف قد تفرض الدولة أسعارا متعددة للصرف بالنسبة للعملة الواحدة. من ذلك قد تفرض سعرا معينة للبيع، وسعر آخر لشراء العملة الواحدة من العملات الأجنبية. بحيث يكون الفرق بينهما قد يمنع قيام أي مضاربة على العملة الوطنية، ويكون مانعا أو على الأقل مقلصا لعملية هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتعمل الدولة بذلك كما لو أنها تفرض عقوبة على رأس المال المتوجه نحو الخارج. هذه العقوبة تساوي مقدار الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء.

رابعا: فرض سعرين مختلفين للشراء

قد تفرض الدولة سعرين مختلفين للشراء أحدهما منخفض، وعادة ما يكون السعر الرسمي الذي تحدده الدولة للعملة الأجنبية، والآخر مرتفع ويسمى بالسعر التشجيعي ويتحدد عادة بقوى العرض والطلب. ويكون الغرض من فرض هذين السعرين لشراء العملات الأجنبية من قبل الدولة عند تصديرها لسلع تتمتع فيها بمركز احتكاري قوي في إنتاجها، هو المحافظة على عائداها من العملات الأجنبية في حالة تمتعها باحتكار قوي، وتشجيع تصدير السلع التي لا تتمتع فيها بمثل هذا الاحتكار.

خامسا: فرض سعرين مختلفين للبيع

تقوم الدولة بفرض سعرين مختلفين لبيع العملات الأجنبية، أحدهما منخفض حيث يتعلق بالسلع الأساسية الضرورية للمجتمع كالمواد الاستهلاكية والسلع الواسطة، وذلك بغرض تشجيع استيرادها. أما السعر المرتفع فيتعلق بالسلع الكمالية، وذلك بغرض الحد من استيرادها⁴¹

الفرع الثاني: التعريفات الجمركية

⁴¹ محمد برعي، مرجع سابق، ص 203

إن الغرض الأساسي للتعريف الجمركية هو رفع سعر السلعة المستوردة بالشكل الذي يسمح للمنحج بالدخول في سوق إنتاج السلعة، وزيادة إنتاجها محليا، مما يعود على الاقتصاد القومي بالعديد من الفوائد.⁴²

فالرسوم الجمركية هي عبارة عن ضرائب تفرضها الدولة على ما يمر عبر حدودها من سلع، ويقال أن الأصل فيها ما كان يتبعه الحكام قديما من تشجيع للتجار الأجانب لدخول بلادهم، بمنحهم حماية، مقابل رسوم معينة لا تعدو أن تكون مشاركة في الأرباح.⁴³

وتعرف على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة للحدود الوطنية، صادرات كانت أم واردات، كما تعرف أيضا على أنها ضرائب تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الدولية للبلاد (ما عدا السلع العابرة، والسلع المعاد تصديرها)، وتسمى رسوما على الواردات وقد تفرض بمناسبة خروجها من البلاد وتسمى رسوما على الصادرات.

ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي:

أولاً: على أساس كيفية التقدير:

يمكن أن نميز على هذا الأساس بين أربعة أنواع من الرسوم الجمركية، رسوم قيمية، رسم نوعية ورسوم مركبة، وأخيرا رسوم اسمية.

1 — الرسوم القيمية: تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات، وسواء كانت قيمة السلعة تتحدد (أو أية قيمة أخرى تحدها السلطات الجمركية. حيث تفرض بنسبة ثابتة CIF) أو (FOB وفق) على جميع السلع المستوردة بدون تمييز، وهنا يكون تأثيره كمي، أي تؤثر على الحجم الكلي للواردات. وإما أن تفرض على البعض الآخر، حيث يكون تأثيرها جامعا بين التأثير الكمي على حجم الواردات، والتأثير النوعي على مكونات هذه الواردات.

2 — الرسوم النوعية: تفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة حيث يمكن ترجمة الرسم إلى قيمة. ومن صعوبات هذا النوع من الرسوم (قيمة أو نوعية) ما يتعلق بمعرفة القمة ذاتها بشكل دقيق، ما هي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار، هل القيمة الفعلية؟ وفي أي سوق؟ أم أن تؤخذ تكلفة الإنتاج بعين الاعتبار؟ وبأي تاريخ؟ كما يؤخذ على الرسم النوعية صعوبات تتعلق بتفاوت درجات السلعة الواحدة، فقد يكون الرسم النوعي ثقيلاً على السلع المنحطة، وخفيفاً على السلع الراقية، فضلا عن تعذر تطبيقها على السلع ذات القيمة الفنية.

⁴² مصطفى محمد عز، تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، الطبعة الأولى، 1988، ص 101.

⁴³ مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري الجديد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 37.

— الرسوم المركبة: فهي تتضمن رسماً قيمياً معيناً، يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة **3** الواحدة.

— الرسوم الاسمية: وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق **4** الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.

ثانياً: على أساس الهدف من فرضها: حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الرسوم وهي رسوم مالية، ورسوم جبائية:

— الرسوم المالية: فهي تفرض بغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة. **1**

— الرسوم الحمائية: فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من منافسة الخارجية. **2**

وإذا كان من الصعب التمييز بدقة بين هذين النوعين من الرسوم، نظراً لكون كل منهما يلعب دوراً مزدوجاً، من تغذية الخزينة بموارد مالية، بالإضافة إلى حماية الأسواق المحلية.

فيمكن اعتبار الرسم مالياً إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج نفس النوع من السلع المستوردة، وتخضع لرسم يعادل الرسم المفروض على تلك السلع المستوردة. أو أن مثل هذه الصناعة المحلية لم يكن موجوداً أصلاً. أما ما عدا ذلك من حالات فيعتبر الرسم عندها من رسوم الحماية، غير أن الغرض المالي قد يتعارض مع الغرض الاقتصادي، لا سيما عندما يكون الرسم مرتفعاً، فهو يؤدي إلى انخفاض الحصيلة المالية للدولة نتيجة انخفاض الواردات وخاصة إذا كان الطلب المحلي على السلعة مرناً.⁴⁴

الفرع الثالث: المنع حصص الاستيراد

أولاً: المنع

وهو حظر دخول وخروج سلعة معينة لأسباب خاصة، وقد يأخذ صفة الإجراءات الاستثنائية أو المستمر، حيث قد تلجأ الدولة إلى المنع المباشر لاستيراد وتصدير هذه السلعة أو مجموعة من السلع الأخرى، فتستخدم هذه الأدوات باعتبارها من أدوات السياسة الاقتصادية في تنظيم التجارة الخارجية لتحقيق أغراض صحية، كمنع استيراد وتصدير المخدرات أو لأغراض دفاعية، كمنع استيراد وتصدير الأسلحة الحربية إلا من طرف الدولة ذاتها، أو لأغراض سياسية كمنع الاستيراد والتصدير من وإلى الدول العادية.

ثانياً: نظام الحصص

⁴⁴ محمد ناشد، التجارة الخارجية والداخلية، جامعة حلب، سوريا، 1988، صص 235-236

يقصد بنظام الحصص التقييد الكمي للواردات بكل أو ببعض السلع، فالدولة قد تمتع باستيراد سلعة معينة، ثم تصدر قرارا باستيرادها، فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ معينة لاستيرادها خلال فترة زمنية معينة.

ويقوم نظام الحصص على أساس وضع حد أقصى للكمية المستوردة من الخارج من سلعة معينة أو من مجموعة من السلع خلال فترة زمنية معينة. وإذا كان من الممكن تطبيق نظام الحصص على الصادرات أيضا، فإن تطبيقه على الاستيراد هو الأكثر شيوعا.⁴⁵

وفي ظل نظام الحصص قد يوضع حدا أقصى دون تحديد لحصة كل بلد من البلدان المصدرة، أي دون توزيعها على البلدان المصدرة المختلفة، وتسمى في هذه الحالة بالحصة الإجمالية.⁴⁶

كما قد يتم توزيع هذه الحصة الإجمالية على البلدان المختلفة المصدرة لهذه السلعة حيث تحدد الدولة المستوردة الكمية التي يمكن استيرادها من كل بلد من البلدان المصدرة. وفي هذه الحالة فإن تأثير نظام الحصص لا يؤثر على حجم التجارة الخارجية فقط بل يمتد ليؤثر على اتجاه التجارة الخارجية أيضا.

كما قد تلجأ الدول إلى وضع حصة معينة للاستيراد من دولة معينة أو مجموعة من الدول، دون وضع حد أقصى للاستيراد بصفة عامة. حيث يكون الغرض من ذلك هو معالجة النقص الحاد في موارد الدولة من عملة هذه الدولة أو من عملات الدول المصدرة الأخرى.

وقد تحدد الحصة المستوردة على أساس القيمة، لا سيما عندما يكون الهدف هو تخفيض الاستيراد تدعيما لميزان المدفوعات، لكون أن الحصة القيمية تحدد مسبقا مقدار عبء الاستيراد الذي يتحمل به ميزان المدفوعات، غير أنها أحيانا قد لا تكون فعالة خاصة إذا قام البلد المصدر بتخفيض أسعاره.

أما تحديد الحصة على أساس الكمية، بالوزن، الحجم، أو الوحدات، فإن ذلك سيساعد على تحقيق مبدأ الحماية، حيث لا يتضرر المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية. غير أنه قد يترك المجال مفتوحا لارتفاع الأسعار في البلد المستورد.

كما يشترط في تحديد الفترة الزمنية، الأخذ بعين الاعتبار طبيعة السلع المخصصة وإتباع أساليب علمية عند تحديد مقدار الحصة لأن التقدير الجزافي قد يلحق بالاقتصاد الوطني خسائر كبيرة.

⁴⁵ محمد برعي، مرجع سابق، ص 196

⁴⁶ مفتاح حكيم، مرجع سابق، ص 41

غير أن من الأسباب التي دعت إلى انتشار نظام الحصص وحلوله محل الرسوم الجمركية كأداة لتقييد الواردات ما يلي:

- 1 — عندما يكون عرض السلعة المستوردة قليل المرونة جدا بحيث أن فرض الرسم الجمركي هنا لا يتمكن من الحد من الواردات.
- 2 — عندما لا يمكن التأكد بسهولة من الأثر الذي يترتب على فرض الرسم الجمركي، نظرا لأن مرونة فائض العرض الأجنبي لا يمكن تقديره بدقة.
- 3 — أن الرسوم الجمركية قد فقدت كثيرا من مرونتها كأداة للسياسة التجارية للدولة، نتيجة لخضوعها للاتفاقيات التجارية التي تفرض شرط الدولة الأولى بالرعاية. ولقد حرمت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية على الدول الأعضاء تطبيق نظام الحصص في معاملاتها مع بعضها البعض. وإذا اقتضى الأمر ذلك، فعلى الدول أن تحصل على موافقة الدولة المعنية أو موافقة هيئة الجات، وإذا سمح لها بذلك، فإنها تعلم الأعضاء بإتباعها لنظام الحصص. كما يجب عليها أن تقوم بتوزيع الحصص على أساس عادل يلقي موافقة الدول الأخرى التي تتمتع بالعضوية في هيئة الجات. وفي هذا الإطار يمكن فرض نظام الحصص في الحالات التالية:
 - إذا وافق الأعضاء الآخرون على تطبيق نظام الحصص.
 - إذا سمحت الهيئة المشرفة على التجارة الدولية (الجات) للدولة بتطبيق هذا النظام.
 - إذا تبين للدولة ضرورة إتباع هذا النظام، كإجراء ضروري على أن يتقرر مصيره، بموافقة أو رفض هيئة الجات في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها.⁴⁷

المبحث الثالث: تخطيط الواردات

المطلب الأول: مفهوم التخطيط

إن التخطيط أصبح من الأدوات اللازمة لأي نظام اقتصادي، وان اختلفت فلسفته، لذلك أصبحت كل الدول تعتنق التخطيط، خاصة بعد تعقد المشاكل الاقتصادية وتشابكها بالشكل الذي لا يضمن الأهداف المطلوبة، أو بالمعدل المطلوب إذا ما تركت العوامل و المتغيرات الاقتصادية لقوي السوق، لذلك فان التخطيط هو صورة من صور التدخل الحكومي غير المباشر في القطاع الاقتصادي (وان اختلفت درجاته) بغرض توجيهه على أسس وقواعد لتحقيق بعض الأهداف المسبق تحديدها، وبما يضمن الوصول

⁴⁷ مفتاح حكيم, مرجع نفسه, ص42

إلى هذه الأهداف في أقل ممكن، وتكلفة ممكنة، والقضاء على أية انحرافات قد تظهر في التطبيق العملي لهذه الخطط .⁴⁸

وتنطوي عملية التخطيط على تحديد العناصر التالية :

— رسم برنامج عمل لتنظيم نشاط التجارة الخارجية

— تعيين مدة الخطة

— تعيين الأهداف الاقتصادية المرجوة من الخطة

— تحديد الأدوات والسياسات اللازمة للوصول إلى الأهداف المحددة في الخطة.

— تحديد أدوات المؤسسات والتنظيمات التي يمكن أن تضطلع بدور ملموس.⁴⁹

المطلب الثاني: عملية تخطيط الواردات

الفرع الأول: تعريف الواردات

الواردات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد، وذلك بغض النظر عن غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

كما يمكن أن نميز أيضا بين نوعين من الواردات. فالواردات المنظورة تشمل السلع التي يشتريها المقيمين في دولة ما من المقيمين في خارج هذه الدولة، وتأتي إليهم عبر الحدود الدولية، مثل استيراد المواد الأولية والآلات،..الخ. أما الواردات غير المنظورة فتشمل الخدمات المختلفة، حيث يعتبر إنفاق السياح الوطنيين أثناء إقامتهم في الخارج مدفوعات للعالم الخارجي مثل المدفوعات المنظورة.⁵⁰

وتسمح الواردات للبلد الحصول على السلع الحيوية التي لا يمكن لسبب أو لآخر إنتاجها داخل البلاد.

الخ. والسلع .. ومن ذلك مثلا السلع الاستهلاكية الضرورية (المنتجات الكيماوية، الدواء، المواد الغذائية الإنتاجية الضرورية (الأسمدة، المبيدات، قطع الغيار، الوقود..الخ). كما أن مساهمة مثل هذه الواردات في الناتج الوطني وفي مستوى المعيشة يمكن أن تكون ملموسة، إذ يمكن أن تضاعف الأسمدة بسهولة غلة

⁴⁸ مصطفى محمد عزل العرب، ص402

⁴⁹ محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص18

⁵⁰ KADA AKACEM, Contabilite Nationale, OPU, Alger, 1990 p13.-

الأرض ونتاج ساعة العمل. كما أن المنتجات الصحية والمبيدات الحشرية ومعدات الري وما إلى ذلك قد تؤدي إلى استزراع مناطق غير مزروعة. وهكذا تؤدي الواردات إلى توفير مجموعة أوسع من المنتجات، ومستوى أرفع من المعيشة، وعمالة إضافية أيضا

وتمثل الواردات إنفاقا محليا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر تسربا من تيار الإنفاق الكلي، لذا تصنف ضمن عوامل التسرب، حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقه على السلع والخدمات الأجنبية. الأمر الذي يضاعف من الإنفاق الكلي الداخلي⁵¹.

الفرع الثاني: تخطيط الواردات

ويهتم التخطيط في مجال الاستيراد (تخطيط الواردات) بإعداد البرنامج اللازم لاختيار السلع والخدمات التي سيتم استيرادها مع تحديد أحجامها وتنظيم وسائل الدفع والنظم والإجراءات المتبعة في هذا الشأن والموانئ والنقل وسياسات الشراء وعلي أية حال فإن من العمليات أو الأنشطة المرتبطة بالتجارة الخارجية والتي حرص المخططون علي تنظيمها لما تمثله من أهمية خاصة لنشاط التصدير يمكن أن نذكر منها:

أولاً: نشاط النقل

نظرا لأهمية قطاع النقل لنشاط التجارة الخارجية إذ لا يتصور وجود تجارة بدون نقل فإن المخطط يسعى إلي تحسين كفاءة وأداء هذا القطاع، بما يحقق توافر وسيلة النقل الملائمة في الوقت والمكان والسعر المناسب.

ثانياً: نشاط التمويل

لاشك أن لنشاط التمويل أهمية خاصة في مجال التجارة الخارجية عموما و عملية الاستيراد خاصة فهو يؤدي دورا مزدوجا: الأول تمويل إنتاج سلع التجارة الدولية والثاني تمويل⁵².

الفرع الثالث: متطلبات عملية التخطيط الواردات

في إعداد خطة الواردات، فإن المخطط يستلزم التعرف علي:

أولاً: تحديد الأولويات في تخطيط الواردات

⁵¹ هانز باخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة عبد الباسط مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1977، ص10.

52 - مصطفى محمد عز العرب ، مرجع سابق ، ص 15 .

إن أي خطة للوردات لابد أن تبدأ بتحديد أولويات معينة للاستيراد، بمعنى التحديد الكلي لأنواع السلع المختلفة وكمياتها. إن السلع الضرورية تمثل نقطة البداية عند وضع هذا التخطيط للواردات، تليها السلع شبه الكمالية والكمالية، وهذا يعتمد على دراسة مرونة الداخلية للطلب على هذه المنتجات في الفترة السابقة، مع الأخذ في الحسبان تطوير النمط الاستهلاكي، وارتفاع مستويات المعيشة.

ثانيا: تحديد حجم الطلب المتوقع

في تخطيط الواردات ينبغي التعرف على لكميات المطلوبة خلال فترة الخطة بعد الاتفاق على نوعيتها. بمعنى استمرار استيراد السلع الأساسية، واستبعاد السلع الكمالية. وهذا يتأتى عن طريق الدراسة الإحصائية، وتقدير هذا الطلب في الفترة السابقة، والتعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر في هذا الطلب بالشكل الذي يمكن التحكم فيه في السنوات القادمة. فوجود مرونة سعرية عالية مثلا عليها يمكن للمخطط إتباع سياسة من شأنها التأثير على أسعار المنتجات في السوق الداخلي، كفرض ضريبة جمركية عالية عند استيرادها بالشكل الذي يؤدي إلى الوصول إلى المعدلات المطلوبة في استيرادها، وكما هو مخطط لها، وفقا لما هو متوفر من النقد الأجنبي مثلا، أما إذا كان الطلب عليها غير مرن فإنه قد يلجأ إلى إتباع نظام الحصص في توزيعها، بما يضمن الوصول بكميات الاستيراد إلى كميات معينة.

ثالثا: دراسة الطاقات الإنتاجية الموجودة وإمكانية إحلال الواردات

إن الواردات ما هي إلا الزيادة في الطلب على الإنتاج المحلي (إذا كان هناك بديل ينتج محليا)، كما أن هناك بعض المنتجات ليس هناك بديل لإنتاجها محليا، لذلك فإن تخطيط الواردات قد يصاحبه تخطيط لإحلال بعضها عن طريق إنتاجها محليا، وهذا يستلزم معرفة الطاقات الإنتاجية الموجودة، وإمكانيتها بالشكل الذي يمكن المخطط من تقدير الكميات التي يمكن استبدالها في السوق المحلي، وتكاليف إنتاجها، والفرص الضائعة نتيجة لإتباع هذه السياسة، وفي هذا المجال نجد انه من المفضل:⁵³

1 — اختيار الوسائل والأساليب التي تلقي قبولا من الناحية الاجتماعية، مثل تشجيع الصناعات والبدايل التي تتطلب استخدام كثافة عمالية عالية.

2 — اختيار وتبني الوسائل المختلفة في الإنتاج والتي تتلائم مع مختلف المتغيرات، وتسمح بامتصاصها، وبما يسمح بعملية الإحلال بأقل تكاليف ممكنة،

رابعا: تقدير حجم النقد الأجنبي

⁵³ مصطفى محمد عزا لعرب، مرجع سابق، ص 415 .

العامل الرئيسي الذي يؤثر في خطة الواردات هو مدى توافر النقد الأجنبي، حيث انه يمثل المشكلة الرئيسية أمام هذه الدول التي تسعى كل منها إلى الاستخدام الأمثل له عن طريق وضع أولويات معينة للاستيراد، لذلك فإن أي تخطيط للواردات للوردات لابد أن يسبقه أيضا تخطيط لإيرادات النقد الأجنبي، وتقديره في سنوات التخطيط، بحيث يناسب معه ولا يكون بعيدا عنه، وإلا نجم عن زيادة معدلات نمو الواردات عن نمو النقد الأجنبي بعيدا عنه، وإلا نجم عن زيادة معدلات نمو الواردات عن نمو النقد الأجنبي وجود العجز المستمر في ميزان المدفوعات ونتائجه الضارة التي قد تستحوذ على أي نجاح للتخطيط المتبع.⁵⁴

المطلب الثالث: وسائل الدفع في التجارة الخارجية.

يعد تمويل التجارة الخارجية من الانشغالات الكبرى للمتعاملين الاقتصاديين، نظرا لما يكتسبه من أهمية من عمليات التسوية، حيث أدت حاجة التوفيق بين رغبة المصدر في السداد الفوري ورغبة المستورد في الدفع المؤجل إلى أنواع مختلفة من التقنيات.

الفرع الأول: أدوات الدفع الكلاسيكية

تعتبر وسائل الدفع المباشرة من أهم الطرق القديمة من المتعاملين والمتمثلة:

أولاً: الدفع تحت الطلب

وهو أداة الأكثر بساطة وأمان إذا استدعي حضور البائع والمشتري معا عند التسديد فهي لا تستوجب وجود وجود وسيط بين المتعاملين ومن سلبياته تعرضها للسرقة.

ثانياً: الدفع عن طريق الشيك والأوراق التجارية

نظرا للصعوبات التي يعرفها الدفع تحت الطلب لهذا وجب ظهور أدوات أخرى لتحصيل الأموال ومنها نجد الشيك والأوراق التجارية.⁵⁵

Swift ثالثاً: التحويل بواسطة سويفت

شبكة سويفت هي شركة عالمية مقرها بروكسل تتكفل بالاتصالات والإعلام بين البنوك.

⁵⁴ مصطفى محمد عز العرب، مرجع سابق، ص 415 .

⁵⁵ بوسالم زهية، الاعتماد المستندي، مذكرة ليسانس، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدينة، 2006، ص 23

والتحويلات الدولية عن طريق شبكة سويفت تتميز بالسرعة والضمان وقلة التكلفة والفعالية أما ألسليباتها تتمثل في خطر التزوير وخطر عدم التحويل كما تواجه سويفت خطر عدم الفهم الذي يعرقل سرعة العملية.

الفرع الثاني: التحصيل المستندي

تقوم هذه الطريقة علي إرسال البضاعة من طرف المصدر وإرسال المستندات من طرف المستورد حيث يمكن تعريفه كما يلي:

أولاً: مفهوم التحصيل المستندي

هو عبارة عن سند سحب يكون مصحوباً بالوثائق والمستندات المترتبة علي عملية تبادل تجارية مثل مستندات الشحن، الفواتير وشهادات الوزن والتعبئة وأية مستندات أخرى قد تترتب عليه وقد ستلزمها استيراد وتصدير سلعة أو خدمة معينة.⁵⁶

ثانياً: الأطراف المعنية بالتحصيل

في عملية التحصيل المستندي أربعة أطراف:

ـ الأمر (المصدر): هو الذي يقوم بجمع المستندات من اجل الدفع أو القبول.

ـ المشتري (المستورد): تقدم له المستندات من اج الدفع أو القبول.

ـ بنك مكلف بالتحصيل: هو المكلف بالتحصيل أو القبول من طرف المستورد طبقاً لأوامر بنك البائع.

57. بنك البائع: يستقبل المستندات من قبل البائع ويقوم بدوره بإرسالها إلي البنك المكلف بالتحصيل.

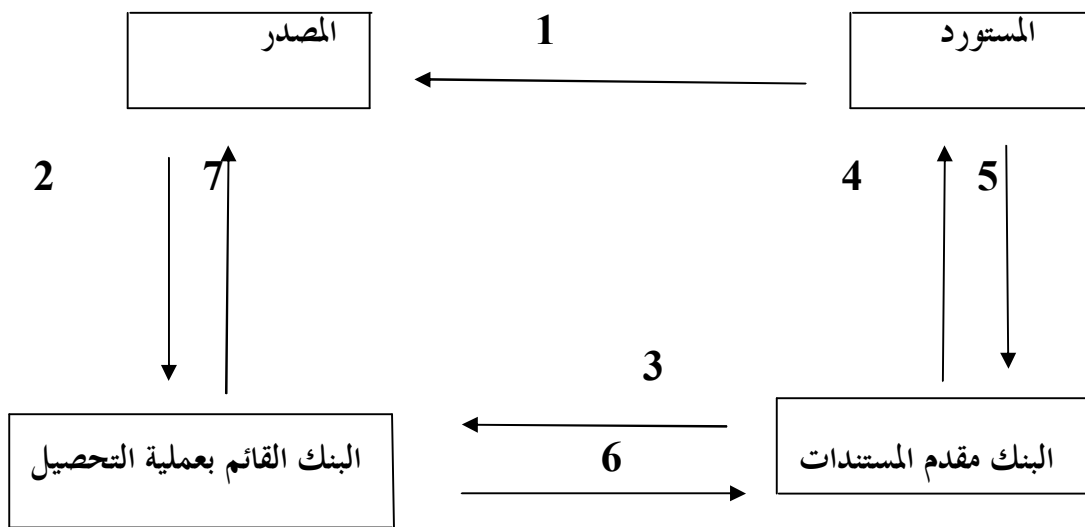
ثالثاً: مراحل التحصيل المستندي

تتضمن الخطوات التالية:

⁵⁶ ماهر شكري، العمليات المصرفية الخارجية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن، 2004، ص127
⁵⁷ بوسالم زهية، مرجع سابق، ص31

- 1 _ قيام المستورد بعملية المفاوضات والاتصالات، ويتوصلان إلى اتفاق نهائي بينهما يترجم في الفاتورة التجارية التي تحتوي على كافة التفاصيل وشروط تنفيذ العملية التعاقدية بينهما.
- 2 _ تجهيز البضاعة المطلوبة للشحن وتقديم الوثائق إلى بنكه مع كافة الشروط مرفوقة بأمر التحصيل.
- 3 _ إرسال سندات مصحوبة بالتعليمات الواجبة التنفيذ إلى المراسل في بلد المستورد (البنك القائم بعملية التحصيل) مرفقة دائماً بأمر التحصيل.
- 4 _ البنك المكلف بالتحصيل يعرض المستندات على المستورد.
- 5 _ استلام المستندات ودفع قيمتها أو قبولها.
- 6 _ يقوم البنك القائم بعملية التحصيل بتحويل قيمة أو إرسال المستندات الدالة على قبول مستندات التحصيل إلى البنك المرسل لسندات الشحن.
- 7 _ إذا كان الدفع فأن البنك المكلف بالتحصيل يحول المبلغ للبنك الذي يحول لهذا الأخير، إما إذا كان القبول فأن البنك المكلف بالتحصيل يقوم بإرسال سفيحة لبنك البائع الذي يحتف ضبها إلى غاية تاريخ الاستحقاق.⁵⁸

الشكل رقم (2_4) مخطط مراحل التحصيل المستندي



المطلب الثالث: الاعتماد المستندي

حيث تقوم هذه الأخيرة بعدم دفع ثمن البضاعة إلى بعد استلامها كما لايقوم المصدر بإرسال البضاعة إلا بعد التأكد من انه سوف يتحصل علي حقوقه، لهذا عملت الغرفة التجارية الدولية علي إدخال تقنية الاعتماد المستندي في مختلف المعاملات التجارية.

الفرع الأول: تعريف الاعتماد المستندي

هو تعهد خطي صادر عن بنك المصدر إلي البائع بناء علي طلب ووفقا لتعليمات الشاري، يتعهد به البنك المصدر بدفع مبلغ محدد أو قبول سحوبات زمنية بقيمة محددة وذلك خلال مدة محددة ومقابل استلام البنك المصدر لمستندات محددة.⁵⁹

الفرع الثاني: الأطراف المكونة للاعتماد المستندي

نجد أربعة أطراف هي:

صاحب الأمر وهو المستورد الذي يطلب من بنكه فتح القرض الوثائقي ليتحمل عنه البنك الأعباء والالتزامات مع تحديد شروط العملية والوثائق الواجب توفرها.

1_ بنك المشتري: وهو بنك المستورد والذي يقوم بالتسديد في مكان المستورد إما مباشرة أو عن طريق بنك آخر.

2_ بنك البائع: هو بنك من طرف المرسل لإعلان البائع فتح القرض الوثائقي في لوازمه.

3_ المستفيد (البائع): هو المصدر الذي يطلب من البنك المشتري فتح القرض الوثائقي في بنكه.⁶⁰

⁵⁹ماهر شكري، مرجع سابق،ص130

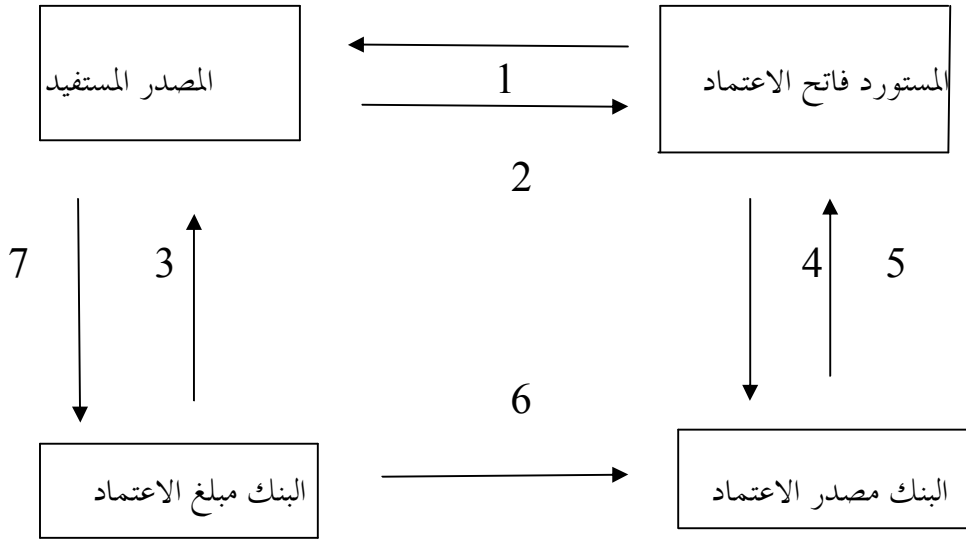
⁶⁰بن سالم زهيه، مرجع سابق،ص79

الفرع الثالث: مراحل الاعتماد المستندي

تشمل المراحل التالية:

- 1- تمثل مرحلة الاتصالات والتفاوض بين كل من المصدر والمستورد وصولاً إلى إبرام الصفقة التجارية -1 بينهما والتي يتم ترجمتها في شكل عقد أو فاتورة مبدئية تمهيدا لترجمتها في شكل اعتماد مستندي.
- 3 _ يقوم المستورد بالتقدم لبنكه بطلب فتح الاعتماد المستندي مصحوباً بكافة المستندات المطلوبة ويقوم البنك بمراجعة الأوراق المقدمة ودراسة الشكل الائتماني الذي سيتم فتح الاعتماد في نطاقه وذلك في حالة ماذا كان الاعتماد يتم تغطيته جزئياً، وبعد ذلك يشرع البنك في اتخاذ الخطوات اللازمة.
- 4 _ يقوم البنك مصدر الاعتماد بأخطار مراسلة بالخارج أو خارجه وذلك وفق الترتيبات المصرفية القائمة بين البنك وشبكة مراسلة بالخارج بتفاصيل الاعتماد ويطلب منه إبلاغها إلى المستفيد، وتوهم إليه انه يحدث في أحيان كثيرة أن يطلب المستفيد.
- 5 _ يقوم المراسلة الخارجي بأخطار المستفيد بتفاصيل الاعتماد كما يخطره بكافة الاعتبارات التي تراها 5 ضرورية لتنظيم علاقة به.
- 6 _ يقوم المصدر بتجهيز البضاعة مشمول مستندات الشحن الخاصة باعتماد كافة المستندات لتداول مستندات الشحن.
- 7 _ بعد استلام المراسل لمستندات الشحن من المستفيد يقوم بفحصها والتأكد منها ثم إرسالها إلى البنك مصدر الاعتماد ويتم استفتاء قيمة المستندات حيث شروط الاعتماد سواء بالخصم على حساب البنك فاتح الاعتماد إذا كان ذلك قائماً أو مطالبة البنك بالاعتماد لمقابلة المدفوعات.
- 8 _ يقوم بنك الإصدار بفحص المستندات بعد استلامه فإذا كانت سليمة يخبر عملية ويطلب منه الحضور لاستلامها وسداد قيمتها.⁶¹

(: مخطط سير عملية الاعتماد المستندي 2_5 الشكل رقم)



145 ، ص 1978 المصدر: احمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحويل المستندي، الإسكندرية، مصر،

خلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية التي مهما اختلفت فأفها تتفق علي أهميتها ودورها الفعال في التنمية الاقتصادية للدول. كما تعرفنا علي مختلف السياسات التجارية التي هي مختلف الإجراءات التي تتخذها الدول لتنظيم التجارة الخارجية والمتمثلة في التعريف الجمركية، الرقابة علي الصرف، المنع والحظر. بالإضافة لتناولنا عملية تخطيط التجارة الخارجية، والوسائل المختلفة لدفع في التجارة الخارجية فهناك من يتعامل بالطرق الكلاسيكية، وهناك من يتعامل بالتحويل والاعتماد المستندي، واللذان يعتبران من الأساليب الأكثر استعمالاً في العالم خصوصاً الاعتماد المستندي.

الفصل الثالث

تمهيد

يختلف حجم وطبيعة الواردات الأجنبية من السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، حسب حجم الطلب على هذه الواردات، ويتحدد حجم الطلب وفقا لعدة متغيرات اقتصادية مختلفة، ورغم اختلاف هذه المتغيرات تتفق جميع الدراسات مختلف الدول على أن متغير الدخل هو المتغير الأساسي في محددات الطلب على الواردات.

وبناء على ما تم ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: الدخل الوطني

المبحث الثاني: محددات أخرى للواردات

المبحث الثالث: تحليل تطور الواردات الجزائرية

المبحث الأول: الدخل الوطني

تعتبر النشاطات الاقتصادية سمة كل مجتمع، والهدف من وراء هذه النشاطات هو إشباع الحاجات البشرية المختلفة، ويتمثل نشاط المجتمع في العمليات الإنتاجية المختلفة و حصيلة هذه العمليات الإنتاجية هو الناتج الوطني و تتلقى عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية عوائد، مجموع هذه العوائد يشكل الدخل الوطني أو الإنتاج الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج. كما أن البضائع و الخدمات المنتجة تواجه طلباً عليها من طرف مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و مجموع هذه الطلبات يشكل الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي، وبالتالي فإن الناتج الوطني يظهر أيضاً في شكل دخل وطني و في شكل إنفاق وطني

المطلب الأول: بعض المفاهيم الخاصة بالدخل الوطني

الفرع الأول: الناتج القومي والدخل القومي

لا بد من التأكيد على أن المفهومين الناتج والدخل الوطني هما وجهان لعملة واحدة، ولكن الناتج القومي يشكل وجه الإنتاج والسلع والخدمات، والدخل القومي يمثل وجه القيم النقدية للإنتاج. يلاحظ أن القطاع المتزلي يشتري السلع والخدمات من قطاع الأعمال، إذن ما يعتبر تكلفة أو إنفاقاً استهلاكياً من وجهة نظر القطاع المتزلي، يمثل الدخل أو الإيراد النقدي لقطاع الأعمال. ومن ناحية أخرى فإن قطاع الأعمال يشتري الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج) من القطاع المتزلي، إذن ما يعتبر تكلفة الإنتاج من وجهة نظر قطاع الأعمال، يمثل الدخل النقدي للقطاع المتزلي. ومنه فالناتج يعني قيم إنتاج اقتصاد الدولة، أما الدخل يعني مجموع دخول جميع عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم) المستخدمة في اقتصاد الدولة وبالتالي فإن الإنتاج والدخل وجهان لعملة واحدة.⁶²

الفرع الثاني: الناتج النقدي والناتج الوطني الحقيقي

يعتبر الناتج الوطني النقدي عن القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة وهي السنة، ويتم الوصول إلى ذلك عن طريق ضرب المقادير أو الكميات المنتجة من السلع والخدمات في أسعارها، وذلك لاستحالة احتساب هذه المقادير والكميات المنتجة من السلع والخدمات بدون استخدام الأسعار في رقم تجميعي لها، وذلك بسبب اختلاف السلع والخدمات المنتجة وتعددتها الكبير وبسبب اختلاف الأوزان والمقاييس التي تقاس بها هذه المقادير والكميات. إلا أن هذا الاحتساب للناتج الوطني النقدي باستخدام الأسعار يؤدي إلى ضعف دقة هذا الناتج في التغيير عن حجم النشاطات الاقتصادية الفعلية وتطورها وبالذات عند المقارنة مع فترات أخرى أو مع دول أخرى بسبب التغييرات التي تحصل في الأسعار.

الفرع الثالث: الدخل المتاح والدخل القابل للتصرف

يمثل الدخل المتاح إجمالي المبالغ التي يستلمها أفراد المجتمع والتي يمكنهم التصرف بها عن طريق استخدامها بكافة أوجه الاستخدام، وفي مقدمة ذلك إنفاقها على شراء السلع والخدمات المنتجة، وبعبارة أخرى فإنه يعني كافة المبالغ التي تبقى من الدخول التي يحصل عليها الأفراد بعد طرح الاستقطاعات التي تتم على هذه الدخول سواء ضرائب دخل أو ضرائب إرباح وغيرها من الاستقطاعات، وبالتالي فإن ما يتم هو استبعاد كافة الأوجه التي لا تتاح لاستخدام من دخولهم، ويضاف إلى ذلك المدفوعات التحويلية أي كافة المبالغ التي يتم حصول الأفراد عليها التي لا تأتي لهم مقابل إسهامهم في إنتاج كالإعانات والهبات، وبالتالي فإن :

⁶² فليح حسن خلف، حسابات الدخل القومي، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص18

الدخل المتاح = الدخل الشخصي _ الاستقطاعات + المدفوعات التحويلية
والدخل الشخصي هو الدخل الذي يتحقق للإفراد نتيجة أو مقابل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات في المجتمع خلال فترة معينة.⁶³

المطلب الثاني: التدفق الدائري للدخل

الفرع الأول: مفهوم التدفق الدائري للدخل

التدفق الدائري للدخل هو تدفق الدخول والسلع والخدمات ومساهمة عوامل الإنتاج في عروق الاقتصاد القومي بشكل متواصل ومتتابع فيكون بذلك ما يدعي بالنشاط الاقتصادي. ويقصد بكلمة الدائري أن العناصر الداخلة في الدائرة تتحرك في الجزء الأخر بشكل مستمر لتعود إلى المكان الذي كانت فيه قبله دون أن يتسرب منها شيء أو يضاف شيء من هذه الدائرة.

الفرع الثاني: التدفق الدائري للدخل ذي قطاعين

إن نموذج تدفق حلقة التدفق الدائري للدخل الذي يوضح العلاقة المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (العائلي، الإنتاجي، الحكومي والعالم الخارجي)، ويركز النموذج على اعتبار إن كل وحدة نقدية تنفق من قبل شخص تمثل في نفس الوقت دخلاً لشخص آخر. وتوضح ذلك نفرض أننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي، مكون قطاعين فقط هما قطاع العائلات وقطاع المنتجين، هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف بنفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي. ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

1. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.
2. يحصل القطاع العائلي في المقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات وعناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الربح، الفوائد والإرباح. ومجموع هذه الدخول تطلق عليها الدخل القومي
3. يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.
4. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على إجمالي السلع والخدمات المنتجة الناتج الوطني.⁶⁴

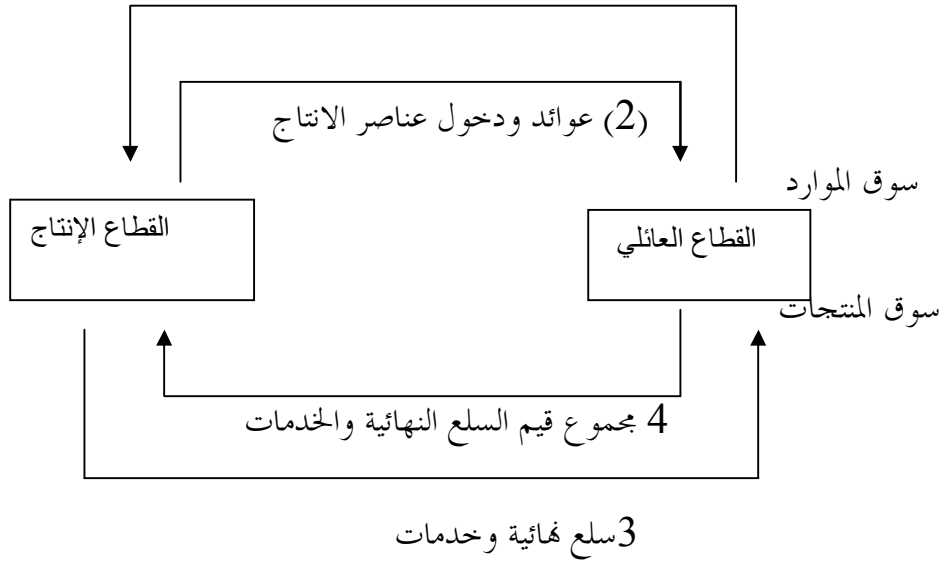
وكما نلاحظ أن الشكل الموضح لاحقاً هو ملخص للتدفقات الدائرية السابقة، ومنه يتضح أن الناتج الوطني يولد دخلاً، والدخل يتم انفاقة على الناتج القومي وهكذا.

الشكل رقم (3_6) نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل ذي قطاعين

⁶³ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص19

⁶⁴ نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الوطنية، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009، ص19

1 خدمات عناصر الإنتاج



المصدر: محمد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 10 ص 2004.

الفرع الثالث: تدفق الدائري لدخل ذي أربعة قطاعات

إن الواقعية تقتضي أن القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات ولكن في المقابل يوجد لأغراض استثمارية سواء استثمار في الآلات والعدد أو المباني... ولكن التيار يعود إلى التساوي بين الناتج والدخل لكون ما يدخر بواسطة الأفراد سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال. هذا وتقتضي الواقعية أيضا وجود قطاع حكومي الذي يتقي الضرائب من الأفراد لتمويل نفقاته المختلفة، هذا إضافة إلى حتمية التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد.⁶⁵

ويوضح الشكل اللاحق التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة والذي يتلخص فيما يلي:

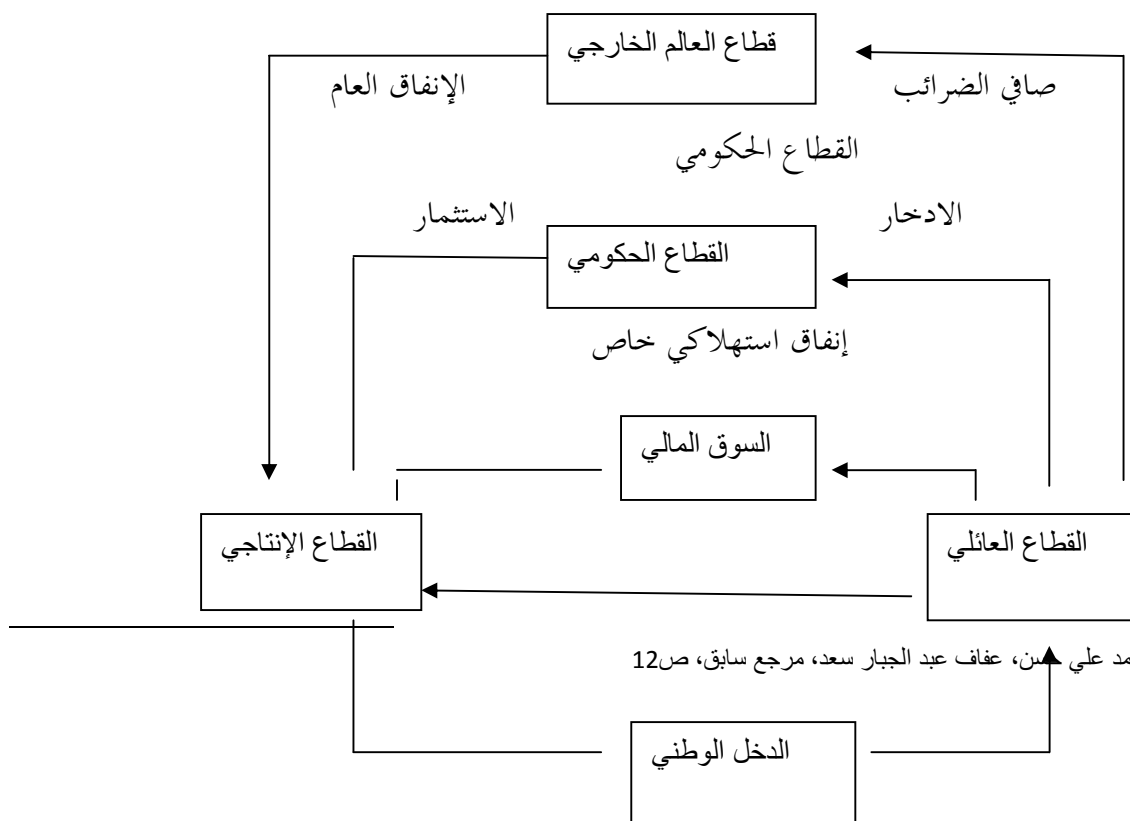
⁶⁵ - محمد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 11.

- 1 _ ينفق القطاع العائلي جزء من دخله يحصل عليه علي استهلاك السلع والخدمات المنتجة هذا الجزء 1 يذهب مباشرة إلي قطاع المنتجين.
- 2 _ يدر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلي السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.
- 3 _ يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه علي ما يشتره من سلع نهائية. وخدمات من قطاع المنتجين.
- 4 _ يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محليا للعالم الخارجي ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون عل يقيمه السلع والخدمات المنتجة محليا في قطاع العالم الخارجي. من خلال ما تقدم نجد أن الإنفاق الكلي عبارة عن الطلب الكلي في المجتمع والممثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد لتكون تلك القطاعات الأربعة هي:
- القطاع العائلي (قطاع المستهلكين)، قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي)، القطاع الحكومي، قطاع العالم الخارجي.⁶⁶

الشكل رقم (3_7) نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربعة قطاعات

الصادرات

الواردات



⁶⁶ محمد علي بن، غفاف عبد الجبار سعد، مرجع سابق، ص12

12،ص 2004 المصدر: محمد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن،

المطلب الثالث: طرق قياس الناتج القومي

الفرع الأول: طريقة الناتج

تقوم هذه الطريقة علي أساس قياس كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العالم. ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من السلع والخدمات لابد من جمع القيم السوقية.⁶⁷

وللتعرف علي السلع والخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي وتلك التي تستبعد لابد أن نتطرق إلي ما يعرف بالعمليات الغير السوقية وهي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلي الأسواق ولا يتم مبادلتها بالنقود، وتمثل فيما يلي:

— السلع التي يتم استهلاكها من طرف منتجها ولا تصل إلي الأسواق. وهي سلع تمثل جزء من الناتج القومي لابد من إضافته وفق إجمالي الاقتصاديين، علي أن تحسب قيمة علي أساس اساع مثيلاتها تلك السلع في السوق.

— خدمات الإسكان التي يقطنها ملاكها هي أيضا خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج الوطني.

— الخدمات الحكومية المجانية كاللذفاع والصحة والتعليم كلها خدمات لابد أن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، ولكن هذه الخدمات لا يمكن تقسيمها علي أساس سعر مثيلاتها في السوق خاصة أن كثير من الخدمات الحكومية لا توجد لها مثل في السوق لذلك نتحسب علي أساس التكاليف التي تتكلفتها الدولة في سبيل تقديم تلك الخدمة. ويستثنى من هذه القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات هي نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول علي مقابل من الحاصلين عليها كمعونات الضمان الاجتماعي، فهي لا يتم حسابها ضمن الناتج الوطني.

— الخدمات الشخصية المجانية والتي يقدمها الأفراد دون الحصول عل مقابل لها كخدمات ربات البيوت وإصلاح الرجل لسيارته بنفسه، مثل هذه الخدمات منتجة، يتعين إدخالها ضمن الناتج القومي الإجمالي، إلا أن صعوبات حصرها يعمل علي عدم إدخالها في الناتج الوطني.⁶⁸

ووفقا لهذه الطريقة يوجد أسلوبين لحساب الناتج القومي الإجمالي:

⁶⁷ www.anaabaa.org شوهد يوم 2012/03/15

⁶⁸ محمد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعد، مرجع سابق، ص13

__ أسلوب المنتج النهائي: وهو اسوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة والخدمات وعدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج القومي الإجمالي.

__ أسلوب القيمة المضافة: القيمة المضافة هي المساهمة الصافية في الناتج القومي أي هي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحا منه مشتريات المشروع من الغير أو بعبارة أخرى:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج _ مستلزمات الإنتاج

ومجموع القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية يعطينا الناتج القومي الإجمالي.

الفرع الثاني: طريقة الإنفاق

تقضي هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق اللازم للحصول علي السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع، في حين أن القطاعات الأربعة الأساسية في الاقتصاد والتي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي (الإنفاق الاستهلاكي، النفاق الاستثماري، إنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي والذي أن يتساوي مع إجمالي الناتج القومي ويتلخص هذا الإنفاق في الأتي:

اولا_ **الإنفاق الاستهلاكي**: يتمثل في مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد ويشتمل علي ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كسيارة أو ثلاجة وغيرها. والسلع الغير معمرة كمختلف السلع النهائية هذا إضافة إلي الخدمات المختلفة كالطبيب، المعلم..... وغيرها.

ثانيا_ **الإنفاق الاستثماري**: الإنفاق الاستثماري هو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص أي انه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال والذي يؤدي إلي زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتضمن الإنفاق الاستثماري مايلي:⁶⁹

__ الشراء النهائي للمعدات والآلات بواسطة منشأة الأعمال. 1.

__ جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية. 2.

__ التغيير في المخزون والذي يقصد به التغيير في المخزون السلعي من موارد أولية ووسيطه و سلع نهائية 3
بالإضافة إلي أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج القومي الإجمالي.

ثالثا_ **الإنفاق الحكومي**: يتمثل في مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلي نفقاتها علي بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات..... الخ.

أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها من الناتج ولا تعكس أي إنتاج جاري فأنها لاتدخل ضمن الإنفاق الحكومي.

رابعا_ **إنفاق العالم الخارجي**:

⁶⁹ عبد الحكيم سعليج، الناتج الوطني والنمو لاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص10

يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو قيمة مطروحا منها قيمة الواردات، فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محليا إنما يرسل جزء منه إلى الخارج يمثل جزء يضاف إلى الناتج القومي للدولة. من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج. وعلى ذلك فإن ما ستورده وتنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي في تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي وعلى ذلك يكون:

إنفاق العالم الخارجي أو صافي الصادرات = الصادرات _ الواردات.

ووفقا لما تقدم نقول بأنه يتبع طريقة الإنفاق يم جمع إنفاق القطاعات الأربعة ليكون:

الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات⁷⁰

الفرع الثالث: طريقة الدخل

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة في الغالب سنة. وبذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج القومي الإجمالي من خلال الدخل التي تولد من الناتج، فالقيام بالعملية الإنتاجية يتطلب تضافر عوامل الإنتاج مساهمتها في الإنتاج، والحصول على خدمات هذه العوامل يستدعي دفع إثمان لها، وكأن قيمة الناتج القومي هنا يتجلى في صورة أجور، ريع، فوائد وإرباح، ومن هذا المنطلق نقول بأن الدخل التي تحصل عليها عناصر الإنتاج والتي تدخل في حسابات الدخل القومي هي:

أولاً_ الأجور والمرتبات: تتمثل الأجور جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية وخلافها، هنا نشير إلى أن ما يطلق تعويضات العاملين إنما تشمل إضافة إلى الأجور والمرتبات جميع المكافآت والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية التي يحصل عليها العامل، ومن أهم ملحقات الأجور والمرتبات المساهمة في التأمين الاجتماعي من قبل أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بدفع نسبة مئوية من الأجر لتمويل نظام الضمان الاجتماعي تعد من جانبهم جزء من مدفوعات الأجر الكلي، وبذلك فإن مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الحكومة للعجزة والمسنين وذوي العاهات لا تدخل ضمن قيمة الناتج القومي ولا يعتبر جزءا من الدخل الذي يستلمه العاملين فعلا.

2 _ الإرباح: عائد الدخل عنصر التنظيم وتشتمل الإرباح في إرباح الشركات والمؤسسات و الجمعيات

التعاونية، وينقسم تعبير الإرباح في حسابات الدخل القومي إلى حسابين أساسيين هما:

1 _ دخل الملاك: وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.

⁷⁰ عبد الحكيم سعليج، المرجع السابق، ص11

— إرباح الشركات: وهي الإرباح التي تحققها الشركات والتي يتم توزيعها علي النحو التالي:2

• ضرائب دخل الشركات: وتمثل ذلك الجزء من الإرباح وتدفعه الشركات للحكومة علي شكل ضرائب.⁷¹

• إرباح الأسهم: عبارة عن الإرباح التي توزع علي المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة.

• الإرباح غير الموزعة: وهي الجزء من الإرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي التزام.

— الربيع أو الإيجار: وهو عبارة عن عائد الذي يتحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير 3

المساهمة في العملية الإنتاجية وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية. هذا إضافة إلي قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

— الفوائد: الفائدة هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات 4 الإقراض ولا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.

ويجمع الدخول السابقة نحصل علي الدخل القومي أو ما يعرف بصافي الناتج بسعر التكلفة أي أن:
صافي الناتج بسعر التكلفة(الدخل القومي): الأجر + الفائدة + الربيع + الإرباح .

أما إجمالي الناتج بأسعار السوق وليس بأسعار التكلفة لذا نضيف الضرائب غير المباشرة (ضرائب الإنتاج والبيع)، ونطرح إعانات الإنتاج إن وجدت، كما أننا نضيف تلك المدفوعات التي دخلت ضمن الناتج النهائي والمتمثلة في اهتلاك رأس المال وللحصول من المعادلة السابقة. عن الناتج القومي الإجمالي:

صافي الناتج سعر السوق = صافي الناتج بسعر التكلفة + ضرائب غير مباشرة _ إعانات إنتاج.
الناتج القومي الإجمالي = صافي الناتج سعر السوق + اهتلاك رأس المال.⁷²

المبحث الثاني: عوامل أخرى مؤثرة للطلب على الواردات

المطلب الأول: الحاجات

الفرع الأول: تعريف الحاجات

الحاجات هي عبارة عن رغبة يحس بها الإنسان في صورة الم جسماني أو نفساني تدفعه إلي بذل جهد معين من اجل إشباعها، فالحاجة تخلق شعورا بالحرمان يدفع صاحبه إلي البحث عن وسيلة معينة تخلصه من هذا الحرمان، فمثل الحاجة إلي الغذاء تنشأ عندما يشعر الإنسان بالجوع، وبالتالي فإنه يتحرك من

⁷¹ www.akramdosky.llogspot.com شوهد يوم 2012/04/24

⁷² www.akramdosky.llogspot.com شوهد يوم 2012/04/24

اجل الحصول علي شيء معين من هذه الحاجة ومن ثم فإنه يمكن القول بأن الحاجة تمثل الطاقة الكامنة في الإنسان، والتي تدفعه إلي بذل حجم معين من الجهد العضلي أو الذهني، في تعامله مع الأشياء المختلفة لكي يجعل منها وسائل لإشباعها.

الفرع الثاني: خصائص الحاجة

ترجع الحاجة إلي عوامل داخلية أو ذاتية تتصل بطبيعة الإنسان البيولوجية والفسولوجية، وقد تكون راجعة إلي عوامل خارجية نتيجة كون الإنسان عضو في مجتمع، له ظروفه وتقاليده، كما يمكن أن ترجع الحاجة إلي عوامل خارجية فهي انعكاس للوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه. وحدير بالذكر انه يقف وراء كل الحاجات الإنسانية مجموعة من الغرائز هي دوافع وثيقة الصلة بالوجود والسلوك الإنساني.

وللحاجة خصائص متعددة لعل أهمها يتمثل فيما يلي:

_ قابلية الحاجة للإشباع:

معني أن الحاجة قابلة للإشباع هو أن قدرا معلوما أو محددا من الأموال يكفي لإشباعها، وأنها تقل حدة كلما تلقت قدرا من الإشباع.⁷³ بل أن الاستمرار في استهلاك الأموال يسبب بعد وقت معين ضررا لا نفعا، ولعل هذا ترجمة لقانون تناقص المنفعة، والذي يقرر أن حاجة الإنسان تحتاج إلى قدر معلوم من الوحدات حتى تبلغ درجة الإشباع.

_ قابلية الحاجة إلي الانقسام:

يقصد بقابلية الحاجة إلي الانقسام، إن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة. فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئيا، عن طريق تناول بعض الطعام ولبس كل الطعام اللازم لإزالة الجوع تماما.

_ قابلية الحاجة إلي القياس:

هناك بعض الظواهر التي يمكن قياسها كميًا، فالمسافة يمكن قياسها باستخدام الكيلو متر. أما الحاجة لا يمكن قياسها كما لعدم وجود وحدات قياس، ولكن ترتيبها من حيث حدتها، فالحاجة إلي الطعام اليوم قد تكون أكثر حدة من حاجتي إلي الطعام بالأمس.

_ قابلية الحاجة لان تحل محل أخرى:

من الواضح أن هناك من الحاجات ما يحل بعضها محل البعض الأخر، فقد يستبدل الإنسان مثلا أكل السمك محل أكل اللحوم، وغالبا ما يكون السبب في ذلك هو اختلاف إثمان السلع والخدمات التي تشبع

⁷³ احمد عبد العزيز الشراوي، محاضرات لدراسة الاقتصاد، جامعة المنوفية، السعودية، بدون دار نشر، 1992، ص 37

هذه الحاجة، كما قد تكون هناك أسباب أخرى مثل الأسباب الشخصية أو النفسية، كالشعور بالملل أو الضجر من استعمال واستهلاك سلعة معينة.⁷⁴

الفرع الثالث: الحاجات المادية

أولاً - الغذاء:

يمثل الغذاء العنصر الأكثر أهمية في قائمة الحاجات، فهو محور عمل الإنسان ومن خلاله يستطيع الحصول علي ما يلزمه من قدرة علي العمل.

ثانياً - الكساء

نشأة الحاجة إلي الكساء منذ نشأة الإنسان علي الأرض لغرض حمايته من الحر والبرد والرياح، لكن الآن استخدامات الملابس تطورت لتصبح أداة للتمييز الديني أو الوظيفي وللتدليل علي المركز المالي والاجتماعي، وهكذا تطورت مصادر إنتاج الكساء.

ثالثاً - المسكن

يقصد بالمسكن ذلك المكان الذي يأوي إليه الفرد ويقيه من تقلبات الجو، ويرتاح فيه نفسياً وجسدياً ويشمل السكن الخدمات الضرورية اللازمة للمعيشة مثل المياه، الكهرباء، الأثاث.⁷⁵

الفرع الرابع: الحاجات الغير مادية

أولاً - التعليم

ليس هناك ادني شك في أن التعليم يعد حاجة أساسية للمواطن من جهة، وللمجتمع من جهة أخرى، بحكم الدور الذي يقوم به في تطوير وتنمية الموارد البشرية تلك الموارد التي تعد الطاقة الحقيقية لدفع عجلة التنمية في البلدان التي كانت في تخلف مستمر طويلاً.

ثانياً - الصحة

كما هو الحال للغذاء فالصحة تعطير سلعة استهلاكية ومن ضروريات الحياة، ويعتمد الطلب علي الخدمات الصحية علي إعداد السكان والدخل وتكاليف العلاج التي تعتمد بدورها علي مقدار الإنفاق الحكومي. ويعتبر الطلب علي العلاج عديم المرونة لان ارتفاع سعر العلاج لا يجعل المستهلك يقلل من كمية العلاج، كما أن انخفاض سعره لا يحفز له ليطلب أكثر.⁷⁶

ثالثاً - النقل والاتصال

يعتبر الطلب النقل والاتصال مشتقاً، لان الإنسان يحتاج إليه ليحقق حاجته مثل السفر، وشراء السلع والحصول علي الخدمات، ويعود ذلك لعدم تواجد جميع المرافق في مكان واحد.

⁷⁴ احمد عبد العزيز الشرفاوي، محاضرات لدراسة الاقتصاد، جامعة منوفا السعودية، بدون دار نشر، ص38

⁷⁵ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص104

⁷⁶ زرنوح ياسمين، مرجع نفسه، ص107

المطلب الثاني: ضعف الاقتصاد

الفرع الأول: التخلف

هو انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معين ومجتمع أو دولة معلومة، ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه فمنهم من يذكر انه:
_اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي.

_البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون

موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفيئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث.

_ التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى،

وخاصة عنصر العمل. مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال

ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.

_التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.

_التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد

⁷⁷المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: البلدان المتخلفة

البلدان المتخلفة هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدني

ومحدود متجسدا ذلك بالعديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ستعرض لها في خصائص هذه

الدول.

الفرع الثالث: خصائص الدول النامية

⁷⁷سليم بوزيدي، إشكالية التنمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص20

تتسم في معظمها بسمات مشتركة نحددها فيما يلي :

__ انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه: وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي،

ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض. ويعود

ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي

بين أفراد المجتمع.

__ انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة: تسود ظاهرة تدهور مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية

نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج الأخرى كالعمل والأرض. ومن ثم يظهر مبدأ تناقص

الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.

__ ارتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي: يمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسية في إجمال الناتج المحلي

في الدول النامية، كما يتصف معه النشاط الزراعي بارتفاع نسبة العاملين فيه مقارنة بالعاملين في النشاطات

الاقتصادية غير الزراعية.

__ ارتفاع معدلات النمو السكاني: تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية مقارنة

بالدول المتقدمة.

__ ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية: ويعود ضيق ومحدودية السوق المحلية

لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد وهذا يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات إنتاجية

ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي،⁷⁸

وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد

الأولية واستيراد المواد المصنعة، ولا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها.

عدم كفاية البني التحتية: تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البني التحتية أو

الارتكازية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل

ووسائل التخزين والطرق وغيرها.

المطلب الثالث: سعر الصرف

إن تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يحدث ارتفاع في قيمة الواردات بدلالة العملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية، الشيء الذي ينجر عنه الحد من الطلب على الواردات ومنه القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، إذ أن ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنفس نسبة التخفيض، من شأنه أن يؤدي إلى تناقص طلب المستهلكين على هذه السلع بنسبة أكبر مما يدفعهم إلى الحد من استيرادها، غير أن ذلك لا يتحقق في البلدان النامية لأنها تفتقد إلى شروط أساسية فليس بمقدور جهازها الإنتاجي إنتاج السلع البديلة للسلع المستوردة وبأقل سعر .

وبما أن الجزء الأكبر من واردات الدول النامية يوفره العالم الخارجي وهي تتمثل عموماً في السلع الغذائية والأدوية ومختلف التجهيزات ... ومن ثم فإن سياسة التخفيض لا يتوقع منها أن تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على تلك الواردات، حتى وإن ارتفعت أسعارها من جراء التخفيض.

وحتى تنجم سياسة التخفيض في الحد من حجم الواردات ، يجب أن لا تلجأ الدول المصدرة إلى إتباع سياسة الإغراق أو تخفيض قيمة أسعار صادراتها مقومة بالعملة.⁷⁹

المبحث الثالث: تحليل الواردات في الجزائر

المطلب الأول: تطور الواردات الجزائرية

الفرع الأول: طبيعة الواردات الجزائرية

تتمثل الواردات الجزائرية في عدة أنواع من السلع مصنفة علي أساس التركيبة السلعية والمتمثلة في مجموعات كالآتي:

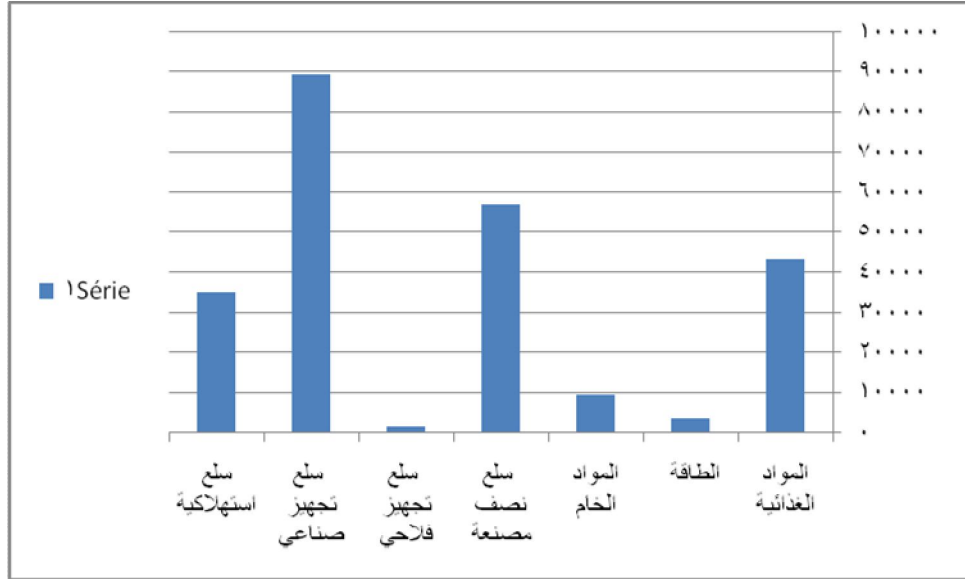
⁷⁹ عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف علي تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010، ص74

(الواردات الجزائرية حسب التركيبة السلعية (بمليون دولار أمريكي) 2_3 الجدول رقم)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المواد الغذائية	2396	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058
الطاقة والزيوت	139	145	144	173	212	244	324	894	549	955
المواد الخام	478	562	689	784	571	843	1325	1394	1200	1809
المواد النصف المصنعة	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10165	10098
سلع التجهيز ألفلاحي	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341
سلع التجهيز الصناعي	3435	4423	4955	7139	8452	8528	8534	13093	15139	15776
سلع استهلاكية	1466	1653	2112	278	3107	3011	5243	6397	6145	5839
المجموع	9941	12007	13534	18309	20357	21456	27631	39479	39294	40473

www.douane.gov.dz، من خلال الموقع 2012 المصدر: المديرية العامة للجمارك، سنة

(المنتجات المستهلكة حسب الأهمية 8_3 الشكل رقم)



من إعداد الباحث بالاعتماد علي المصدر:

www.douane.qov.com

من الجدول والشكل أعلاه نجد أن الواردات الجزائرية من السلع التجهيز الصناعي تحتل المرتبة الأولى خلال مليون دولار أمريكي. 89474 بقيمة 2000_2010 الفترة الممتدة من 57114 بينما تحتل الواردات لجزائرية من السلع النصف مصنعة خلال الفترة نفسها المرتبة الثانية بقيمة مليون دولار أمريكي، وتأتي في المرتبة الثالثة والرابعة علي التوالي المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بقيمة مليون دولار أمريكي. 35251 و 43486 و 3869 و 1755 و 9655 وفي المرتبة الخامسة المواد الخام بقيمة مليون دولار أمريكي علي التوالي خلال الفترة 2000_2010 .

الفرع الثاني: مجموع الواردات الجزائرية

2001_2010 سجلت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة من

(2001_2010) : الواردات الجزائرية خلال الفترة 3_3 الجدول رقم)

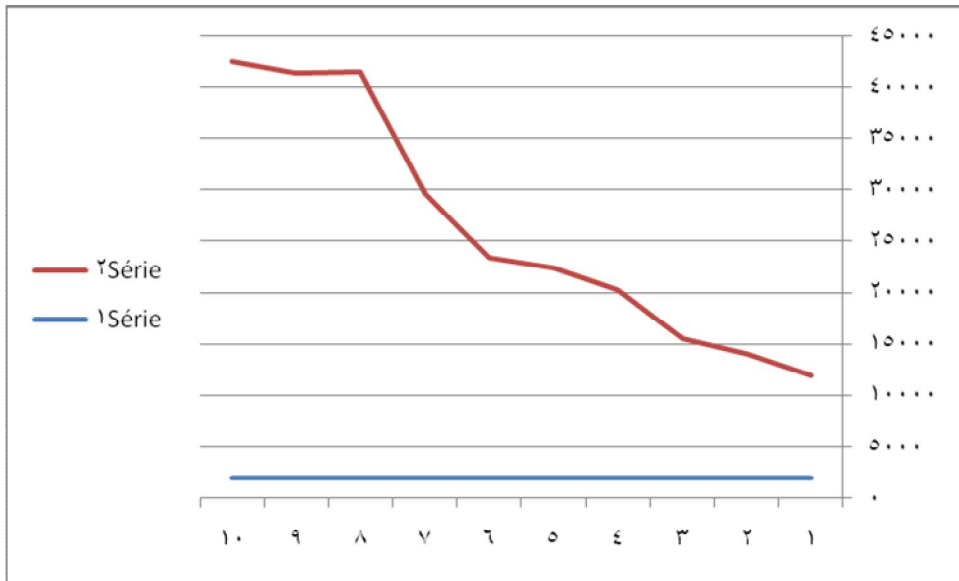
السنة	قيمة الواردات (مليون دولار أمريكي)
2001	9941
2002	12007
2003	13534
2004	18309
2005	20357
2006	21456
2007	27631

39479	2008
39294	2009
40473	2010

شوهده يوم www.douane.qav.dz، من خلال الموقع 2012 لمصدر: المديرية العامة للجمارك سنة

15_02_2012

الشكل رقم (3_9): الواردات الجزائرية من 2001_2010 (مليون دولار أمريكي)



15_02_2012 شوهده يوم www.douane.qav.dz المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي الموقع،

(2001_2010) نجد أن الواردات الجزائرية عرفت نمو متزايد خلال الفترة 3_9 من الشكل رقم)

مليار دولار أمريكي مقارنة 39294 حيث وصلت قيمة الواردات 2009 باستثناء الانخفاض الطفيف سنة

مليار دولار، وتعاود قيمة الواردات الارتفاع 39479 التي بلغت فيها الواردات الجزائرية 2008 بسنة

مليار دولار أمريكي، ويرجع هذا 40473 لتصل لأعلي قيمة لها خلال هذه الفترة وهي 2010 سنة

الارتفاع في نسبة الواردات الجزائرية إلى استمرار زيادة قيمة الصادرات النفطية الجزائرية وتحسين أداء الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي وما يترتب عنه واردات لإغراض الاستثمار.

المطلب الثاني: تحليل الدخل الوطني الجزائري

الفرع الأول: مصادر الدخل الوطني الجزائري

أولاً: قطاع المحروقات

تعتمد الجزائر بشكل كبير علي المواد الطاقوية كمصدر أساسي من مصادر الدخل، حيث تمثل من إجمالي الصادرات. ولقد أطلق علي الاقتصاد الوطني علي انه %90 الصادرات النفطية فيها ما يفوق اقتصاد ريعي⁸⁰.

لأنه يقوم علي إستراتيجية استترافي للثروة البترولية والغاز دون مراعاة لمحدودية الاحتياحات والكفاءة في تخصيص العائدات والعدالة في التوزيع من جهة. وعلي سياسة التوسع في تسويق الموارد علي حساب استراتيجيات تصنيعية من جهة أخرى، فأصبح الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات البترولية.

فالمحروقات تمثل حوالي ثلثي الدخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات من نفط و غاز، والثلث الأخير في الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها %60 معظمه هو دخل غير مباشر إضافة لكون أكثر من الإرباح تحصلها الحكومة من صادرات البترول والغاز.

كما انه يلعب دورا غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من الزراعة والصناعة التحويلية ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها.

وفي مقابل استقرار الاحتياطات الجزائرية من النفط، عرفت السنوات العشر الأخيرة، زيادة رهيبية في ألف برميل في اليوم سنة 2001 إلى حوالي 850 وتيرة إنتاج البترول الخام، حيث قفز من حوالي لم خلال عشر سنوات، وهي زيادة %100، أي بزيادة تقارب 2010 مليون برميل سنة 1.5 المؤكدة.⁸¹ الاحتياطات زيادة في ترافقها

(الوحدة: دولار أمريكي 2009_2000) تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (4_3) الشكل رقم (

للبرميل

السنة	القيمة الاسمية	السعر الحقيقي
2001	27.6	25.7
2001	23.1	21.1

^{80 80} حكيمة حلمي، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية، مذكرة ماجستير تخصص نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2006، ص 118
⁸¹ حكيمة حلمي، مرجع سابق، ص 118

21.8	24.3	2002
24.9	28.2	2003
26.0	31.1	2004
42.9	50.6	2005
50.6	61.0	2006
56.0	69.1	2007
75.0	94.4	2008
48.0	61.0	2009

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص363

ارتفاعاً إلى مستويات غير مسبوقه 2000_2009 عرفت عائدات الجزائر من النفط خلال الفترة تعاود الارتفاع مرة أخرى حتى تسجل أحسن 2001_2002 باستثناء الانخفاض في الفترة ما بين دولار أمريكي للبرميل فيما يخص 61 إلى 2009 ثم مرة أخرى تنخفض سنة 2008 قيمة لها سنة القيمة الاسمية وذلك بسبب تأثيرها بانخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الأزمة العالمية.

ويرجع أسباب تقلبات أسعار البترول في هذه الفترة إلى الأسباب التالية:

مليون برميل يوميا. 85 _ ارتفاع الاستهلاك العالمي من النفط حيث فاق الاستهلاك العالمي

_ انخفاض الدولار المستمر أدى إلى تحول جزء من الاستثمارات المقومة بالأصول دورية في عوائد النفط ذاته إلى أسواق السلع.

إلى ضعف الثقة في الاقتصاد 2007_ أزمة قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية في صيف الأمريكي، مما أدى إلى تحول رؤوس الأموال العالمية إلى سوق النفط بدلا من سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية.

_ الاضطرابات السياسية في مناطق إنتاج النفط أثرت بشكل مباشر على أسعار النفط.⁸²

ثانياً_ الإيرادات الضريبية

⁸² حكيمة حلمي، مرجع سابق، ص120

تمثل الإيرادات الضريبية جزءا من إيرادات ومداخيل ميزانية الدولة الجزائرية، وتتكون الإيرادات الضريبية في الجباية العادية والجباية البترولية.

بالنسبة للجباية العادية فأما تتكون من الضرائب التالية:

الضرائب المباشرة والتي تضم إيرادات الضرائب والرسوم التي تستهدف الدخل والمتمثلة أساسا في الضريبة علي الدخل الإجمالي والضريبة علي إرباح الشركات، حقوق التسجيل والتي ضرائب مدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود الرسمية القضائية المتضمن للقرارات النهائية للعقود الإدارية، وعقود نقل الملكية وحق انتقال بالانتقال بالمنقولات أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار وحقوق التأسيس. أيضا حقوق الطابع، فتمثل في الرسوم المفروضة علي التداول والمعاملات والمدفوعة في شكل الطوابع الجنائية.

الضرائب غير المباشرة (الضرائب علي الإنفاق) وتضم الرسم علي القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة علي منتجات معينة كالرسوم الثابت علي استهلاك بعض المنتجات.⁸³

أما بالنسبة للجباية البترولية فطلت الجباية البترولية تمارس دورا هاما في الاقتصاد الوطني إلى حد اليوم بسبب إيراداتها الكبيرة، التي تصرف في تغطية نفقات الدولة أو من ناحية توجيه عائداتها للاستثمارات الإنتاجية.

وتمتاز الجباية البترولية بخصائص مختلفة مقارنة بالضرائب الأخرى ذلك لتنوع أصناف البترول ووجود طرق استغلال مختلفة لهذه المادة و أسعار تكلفة خاصة و كذا الوضعيات المختلفة لحقول البترول، هذه الخصائص و السيمات تعطي مفهوما يتصف بالتعقيد للجباية البترولية يصعب ضبطه غالبا. هناك نوعين من الضرائب المرتبطة بالجباية البترولية:

- ضرائب مباشرة على الأرباح الحاصلة من الأبحاث و الاستغلال و النقل عن طريق قنوات المحروقات

نسبتها 85 % .

- عوائد على إنتاج المحروقات السائلة و الغازية 15 % على قيمة المستخرج من باطن الأرض.

يتم تقييم المنتجات البترولية على أساس سعر مرجعي تبني على ضوئه الميزانية العامة و كذا العوائد الجنائية خاصة أن أسعار البترول معرضة للتذبذب و إعداد سعر مرجعي يهدف إلى التقليل من التذبذبات في السعر و بالتالي محاربة التضخم

⁸³ بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،

ثالثا: مكونات الجباية البترولية

تضم الجباية البترولية الجزائرية نوعين من الاقطاعات.

1. الإتاوات على أرباح النشاط البترولي:

تعد كضرائب على إنتاج المحروقات الغازية و السائلة تحدد نسبتها بـ20% من السعر المرجعي تدفع هذه الضريبة قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي المكلفون بها ملزومون بالتصريح لإنتاجهم بالشهر السابق المتعلق بهذه الضريبة أما التسديد فيتم كل ثلاثة أشهر و تحسب على أساس الكمية المنتجة و الثمن الأساسي الذي تطرحه وزارة الطاقة.⁸⁴

2. الضرائب المباشرة على أرباح النشاطات البترولية: و تشمل جميع الأرباح المحققة من طرف

الشركات البترولية التي تقوم بالنشاطات كالبحت و الاستغلال و تسويق المحروقات السائلة و الغازية، و الربح هو الفرق بين السعر المرجعي و تكلفة الإنتاج.

من السنة الموالية لسنة تحقيق الربح، و 04_01 و يقدم المكلفون بالضريبة إقرارا متعلقا بما قيل من السنة الجديدة. 03_31 تكون على شكل أقسام شهرية مع و حوب الوفاء بها كاملة قبل

لقد أثر بالسلب التدهور الحاصل في السوق العالمية البترولية على الحصيلة الجبائية الجزائرية من البترول و ذلك في فترة الثمانينيات، حيث كانت الدول المصدرة لهذه المادة تسعى لتحقيق أكبر قدر من الإيرادات المالية، و ذلك برفع الإنتاج مما جعل ذلك ينعكس مباشرة على الأسعار. و لهذا عمدت الجزائر كدولة مصدرة للبترول إلى استخدام الجباية استخداما عقلانيا بحيث أعادت للجباية

العادية دورها الأول. و هو تغطيت النفقات العامة و أصبح رفع إيراداتها شغلا شاغلا للحكومة، و

خصصت الإيرادات الجبائية البترولية في توزيع القاعدة الإنتاجية للبلاد، و رغم كل هذا لازال النظام

الجبائي الجزائري في حاجة إلى مراجعة قصد تحسين الحصيلة الجبائية⁸⁵.

الفرع الثاني: تطور الدخل الوطني الجزائري

⁸⁴ لطيف وليد، قادة حمرة، النظام الجبائي الجزائري في ظل الإصلاحات، مذكرة ليسانس تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة بسكرة، 2005، ص20

⁸⁵ لطيف وليد، قادة حمرة، مرجع سابق، ص-ص 22 - 22 .

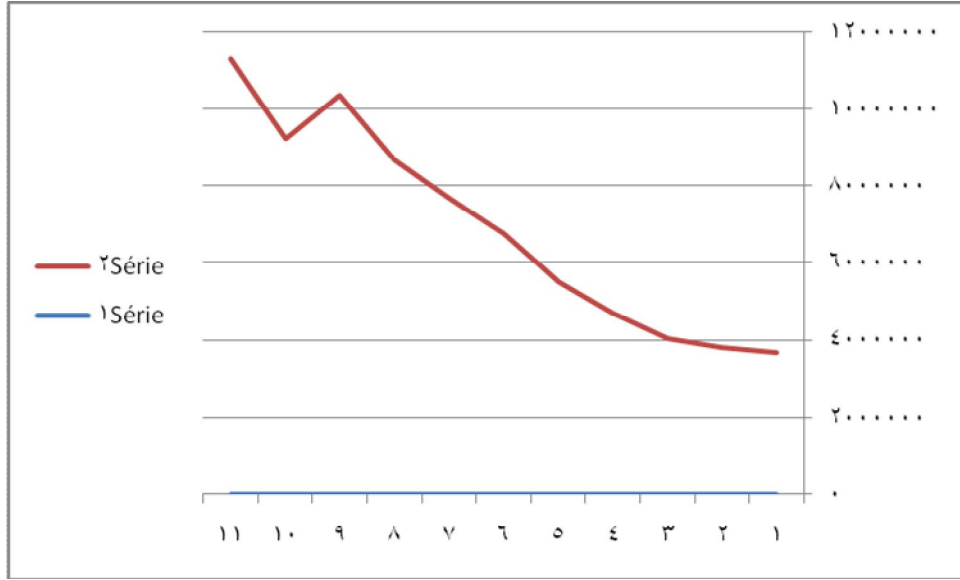
وذلك لارتفاع 2010_2000 عرف الدخل الوطني الجزائري ارتفاعا خلال الفترة الممتدة من المحسوس الذي عرفه النفط خلال نفس الفترة والذي هو أهم مصدر من الدخل.

الجدول رقم (3_5): تطور الدخل الوطني خلال الفترة 2010_2000 الوحدة: بالمليون دج

السنة	الدخل القومي
2000	3681168.5
2001	3819966.5
2002	4046647.6
2003	4719223.6
2004	5493837.0
2005	6759713.2
2006	7694510.9
2007	8667816.6
2008	1035551.0
2009	9215555.6
2010	11290997.0

المصدر: www.ons.dz

2010_2000): تطور الدخل القومي الجزائري خلال الفترة 10_3 الشكل رقم (



المصدر: www.ons.dz من إعداد الطالبة بالاعتماد علي المصدر:

من الشكل رقم (3_10) نجد أن الناتج القومي الجزائري عرف خلال الفترة 2000_2008 مليون دج ليواصل ارتفاعه 3681168.5 إلى 2000 نموا متصاعدا مستمرا حيث وصل سنة مليون دج وذلك لاستمرار تصاعد أسعار النفط في 1035551.0 إلى 2008 حتى يصل سنة ليصل إلى 2009 قياسية في ضوء النمو الاقتصادي العالمي المرتفع، ثم ينخفض سنة مليون دج وذلك بسبب قرار الأوبك بخفض مستويات إنتاج دول المنظمة، ويعاود 9215555.6 11290997.2 الدخل القومي الارتفاع ليصل إلى اعلي مستوي له خلال هذه الفترة وهي 2010 مليون دينار جزائري سنة.

المطلب الثالث: تقييم تطور الواردات

الفرع الأول: ايجابيات تطور الواردات الجزائرية

لقد عرفت الجزائر تطور اقتصادي ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، بداية بارتفاع البترول وزيادة ، 2000_2010 الموارد المالية، وهذا بدوره أدى إلي زيادة القدرة علي الاستيراد خلال الفترة وذلك ما أدى إلي تنفيذ خطط التنمية الطموحة، ولعل أهم هذه الخطط هو برنامج الإنعاش الاقتصادي.

2001_2004 أولاً_ برنامج الإنعاش الاقتصادي

عبارة عن مخططات مالية موزعة علي طول فترة 2001 يعتبر مخطط الإنعاش أقر في افريل مليار دينار جزائري أي ما 525 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 2004_2001 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل أقراره سنة 7 بقارب مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت 11.9، المقدر بـ 2000 الجزائر تنتهجها في شكل توسع في إنفاق مع بداية تحسين وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.⁸⁶

ـ أهداف البرنامج 1

ـ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ـ خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

ـ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط القضاء الريفي.

وتتحقق هذه الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها تحقيق الأهداف السابقة وهي:

ـ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشر للقيم المضافة ومناصب العمل.

ـ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي والحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

ـ مضمون البرنامج 2

⁸⁶ بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق علي النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص193

بالأساس حول 2004_2001 يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد علي طول الفترة
تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم

الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضح الجدول التالي:⁸⁷

الوحدة: مليار دج (2004_2001): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 6_3 الجدول رقم)

السنوات القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	%المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.2	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	--	- -	45	8.6
الجموع	205.4	185.9	133.9	20.5	525.0	100

المصدر: بوفليح نبيل، أثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم
107، ص 2005 الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

2010-2005 ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار
وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر 2009_2005 مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة
بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف، ومع تزايد
التفاوت بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي
من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بإزدها الاقتصاد الجزائري.

_ أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 1

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:

بن جدو نوال، صاطي ليندة، الإنفاق العام علي البنية التحتية وأثره علي النمو الاقتصادي، مذكرة ليسانس، تخصص مالية، كلية⁸⁷
62، ص 2010 العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،

_ تحديث وتوسيع الخدمات العامة

_ تحسين مستوى معيشة الأفراد

_ تطوير البنى التحتية

_ رفع معدلات النمو الاقتصادي⁸⁸

2005_2009_ مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، مليار دولار، حيث أضيف له بعد 55 مليار دج أي ما يقارب 4203 والتي بلغت في شكله الأصلي مليار وأخر. بمناطق الهضاب العليا بقيمة 432 أقراره برنامجين خاصين، احدهما بمناطق الجنوب بقيمة مليار 1071 مليار دج، زيادة علي الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والقدرة بـ 688 مليار 1140 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1191 دج، والصناديق الإضافية بـ دج.

الجدول رقم (3_7) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009 (الوحدة مليار دج)

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشية السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشأة الأساسية
8	337.2	تطوير التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

61، ص 2010 نوال بن جدو، ليندة صاوطي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،

ثانيا: الآثار السلبية المترتبة عن ارتفاع حجم الواردات الجزائرية

⁸⁸ كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص 202

1 _ تعمل التجارة الخارجية علي استيراد التضخم، من خلال الواردات، في ظل الضروف الاحتكارية أو شبه احتكارية، أما عن طريق الواردات الاستهلاكية، بحيث يؤثر ارتفاع أسعارها علي القدرة الشرائية للمحلين، وهو ما يدفعهم لسحب أرصدهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية من جديد وعديه تتأثر الادخارات، وبالتالي الاستثمارات، ومن ثم الناتج الوطني، وتقل معدلات النمو الاقتصادي، أو قد تكون الواردات من السلع الاستثمارية، مما يرفع من تكاليف التوسع في المشروعات الاستثمارية وتقل ربحيتها، وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

2 _ إن ارتفاع ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات تتسبب في خلق منافسة للمنتجات في السوق المحلية، هذه المنافسة والتي تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة، وهنا تتسبب الواردات في إعاقة النمو.⁸⁹

3 _ يؤدي ارتفاع الواردات في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الجزائر إلي تصدير المواد في حالتها الأولية بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم قدرتها علي تصنيعها محليا، وتحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد، وهو ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد اقل، يضاف إلي هذه الخسائر أن الجزائر تعيد استيراد المواد المصنعة نهائيا من الدول المتقدمة بأسعار متقدمة في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية، وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي يفترض توظيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وبالتالي تراجع معدلات النمو.⁹⁰

⁸⁹ - مصطفى بن ساحة، اثر تنمية الصادرات غير النفطية علي النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغيرداية، 2010، ص21

⁹⁰ مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص21.

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل محددات الطلب علي الواردات، والمتمثلة في الدخل، الحاجات، الضعف الاقتصادي، سعر الصرف. وأخذنا متغير الدخل كمحدد أساسي لطلب علي الواردات.

من حيث حجمها 2010_2000 كما قمنا بتحليل الواردات الجزائرية من الفترة الممتدة من وطبيعتها، بالإضافة إلي تحليل الدخل الجزائري خلال نفس الفترة، ومعرفة مصادره الأساسية.

أبضا تطرقنا إلي الجوانب الايجابية والسلبية لتطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

خاتمة العامة

، وتوصلت 2010_2000 ركزت دراستنا دراسة علي محددات علي الواردات الجزائرية خلال الفترة إلى النتائج التالية.

— تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في اقتصاد الدول، وفي ذات الوقت قد تؤثر سلبيا عليه، فهي سلاح ذو حدين، لذا يجب اتخاذ الإجراءات التي تجعل من أثرها ايجابيا.

— إن الطلب علي الواردات يتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدول من خلال التعريفة الجمركية والقيود الاخرى مثل نظام الحصص والتراخيص والحضر.

_ أهمية الواردات بالنسبة للاقتصاد المحلي سواء لأغراض استهلاكية أو إنتاجية، فقد ساعدت عوائد النفط 2010_2000 في نمو وتطور الواردات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة

_ أوضحت الدراسة تركيز سلعيًا في هيكل الواردات الجزائرية لصالح بعض السلع المستوردة كالألات والمعدات (السلع تجهيز الفلاحي)، ومن ناحية أخرى بينت الدراسة أن قطاع الأعمال يستحوذ علي نسبة معتبرة من الواردات في شكل مواد نصف مصنعة، مما يشير إلي اعتماد القطاع الإنتاجي علي القطاع الخارجي.

_ أما بالنسبة لمحددات الطلب علي الواردات الجزائرية، اتضح أن متغير الدخل هو محدد ذات أهمية، حيث انه كلما ارتفع ارتفعت الواردات.

اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى: تهدف السياسات التجارية إلى تنظيم التجارة الخارجية، خصوصًا جانب الواردات حيث تعمل علي الحد من التدفق الهائل للسلع الأجنبية، فعلا من خلال الدراسة، اتضح أن الواردات يتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تتبعها الدولة من خلال التعريف الجمركية، نظام الحصص، التراخيص، الحظر. وكما يمكن أن تقوم بتقليص حجم الواردات، يمكنها أيضا زيادة حجم الواردات ذلك يتوقف على طبيعة السياسة المتبعة ودرجة استخدامها.

الفرضية الثانية، أن الطلب علي الواردات يتحدد بمستوي الدخل، فكلما زاد مستوي الدخل الوطني أدي ذلك إلى زيادة الطلب على الواردات، وذلك عن طريق زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، والسلع الإنتاجية المستوردة، من خلال دراستنا وجدنا أن الدخل ليس المحدد الوحيد للواردات، لكن يبقى هو المحدد الأهم في تحديد حجم الواردات، وكلما ارتفع الدخل ارتفع مستوي الطلب علي الواردات.

الفرضية الثالثة: إن ارتفاع متسوي الأسعار بالنسبة للبتروول في الفترة الأخيرة أدي إلي زيادة الاحتياطي الجزائري من الصرف، ساعد ذلك على قيامها بعملية تنموية واسعة، والتي أدت بدورها إلى زيادة الواردات الجزائرية، أثبتت الدراسة صحة الدراسة انه خلال فترة النفط في الجزائر في الفترة محل الدراسة ارتفعت الواردات الجزائرية، ذلك أن العائدات النفطية هي من مصادر الدخل الجزائري، والدخل هو أهم محدد من محددات الطلب علي الواردات.

الاقتراحات:

على ضوء هذه النتائج يمكن استخلاص بعض الاقتراحات:

_ ضرورة تنويع مصاد الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة المورد الاقتصادية المتاحة وذلك من اجل تخفيف الاعتماد علي عوائد النفط والتي تشكل مصدر رئيسيا لتمويل الواردات نظرا لأهميته كمحدد للواردات، ويجب الأخذ بعين الاعتبار انه في حالة انخفاض عوائد النفط تكون هناك آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

— العمل علي تقليص حجم الواردات بشكل عام، والواردات الغذائية علي وجه الخصوص بما يكفل الحد من الاعتماد المتزايد على الواردات في سد الاحتياجات الوطنية من السلع والمنتجات الغذائية عن طريق توجيه وترشيد الأنماط الاستهلاكية السائدة، للعمل علي تخفيض كمية الاستهلاك من السلع المستوردة بشكل عام.

— حماية المنتجات المحلية الناشئة من منافسة المنتجات الأجنبية وذلك لإتاحة الفرصة لها للتوسع في الإنتاج حتى تصل إلي الحجم الأمثل للإنتاج ومن ثم تستطيع منافسة السلع الأجنبية.

أفاق الدراسة

رغم بعض الصعوبات التي وجهتنا في إعداد هذا البحث من نقص المراجع وتفرقها، إلي تضارب الإحصائيات وعدم دقتها وصعوبة الحصول عليها، وصولا إلي كثرة المصطلحات والجوانب المتعددة التي يتناولها هذا الموضوع فأن هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية، ولكن الأكيد انه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وابحاث أخرى، وذلك حسب الآتي:

— دراسة قياسية لأثر سعر صرف الدينار الجزائري علي الواردات الجزائرية.

— مسار تحرير التجارة الخارجية في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وأثرها علي حجم الواردات.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ_ الكتب

2005_ إبراهيم نعمة الله نجيب، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1

_ احمد يسري عبد الرحمان، زكي إيمان محب، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2
2007

_ الوادي محمود حسين، العساف احمد عارف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة 3
2009الأولي،

2000_ العصار رشا وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 4

_ السريتي السيد محمد احمد وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 5
2008

2009_ السريتي السيد محمد، التجارة الخارجية، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 6

- 2009_ الرماحي نواف محمد عباس، المحاسبة الوطنية، دار الصفاء عمان، الأردن، 7
- 1992_ الشرقاوي احمد عبد العزيز، محاضرات لدراسة الاقتصاد، جامعة منوفة السعودية، 8
- _ باخمان هانز، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة عبد الباسط مصطفى، الهيئة المصرية 9
1977 العامة للكتاب، القاهرة، مصر،
- 1978_ برعي محمد خليل، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 10
- 2008_ واصف خالد، الرفاعي، مبادئ الاقتصاد، الكلي، دار وائل، الأردن، الطبعة التاسعة، 11
- 2004_ حسون سمير، الاقتصاد السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، الطبعة الثانية، 12
- _ حسن محمد علي، عبد الجبار عفاف، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل، الأردن، 13
2004
- 2003_ حشيشي عادل وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الجبلي الحقوقية، لبنان، 14
- 1993_ يونس محمود، أساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 15
- 1988_ ناشد محمد، التجارة الخارجية والداخلية، جامعة حلب، سوريا، 16
- 2000_ عبد العظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة، مصر، 17
- _ عوض الله زينب حسين، شهاب مجدي محمود، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، 18
2000 مصر،
- _ علي كساب، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 19
2006
- 2004_ شكري ماهر، العمليات المصرفية الخارجية، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 20
- 2000_ خلف فليح حسن، حسابات الدخل القومي، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 21
- 1978_ غنيم احمد، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، الإسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 22

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- 1 ، رسالة ماجستير 2003_ بوزيدي سليم، التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،
- 2 _ بن جدو نوال، صاوطي ليندة، الإنفاق العام علي البنية التحتية وأثرها علي النمو الاقتصادي، كلية ، مذكرة ليسانس 2010 العلوم التجارية، جامعة المسيلة،
- 3 _ كريم بودخدخ، اثر سياسة الإنفاق علي، النمو الاقتصادي في الجزائر في الجزائر، كلية علوم الاقتصادية، 3 ، مذكرة ماجستير 2009 جامعة الجزائر،
- 4 _ بن ساحة مصطفى، اثر تنمية الصادرات غير النفطية علي النمو الاقتصادي علي الجزائر، تخصص تجارة 4 ، مذكرة ماجستير 2010 دولية، المركز الجامعي غرداية،
- 5 ، المركز الجامعي 2006_ بوسالم زهيه، الاعتماد المستندي، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدينة، 5 بتبسة
- 6 _ وليد لطيف، حمزة قادة، النظام الجبائي في ظل الإصلاحات، تخصص مالية ونقود، جامعة 6 2005 بسكرة،
- 7 _ زايددي عبد عبد السلام، التجارة الخارجية وتمويلها في ظل الإصلاحات الاقتصادية، قسم العلوم 7 ، مذكرة ليسانس 2003 التجارية، جامعة تبسة،
- 8 ، مذكرة 2006_ زرنوحي ياسمين، إشكالية التنمية في الجزائر، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 8 ماجستير
- 9 _ حكيم مفتاح، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري الجديد، كلية العلوم الاقتصادية 9 ، مذكرة ماجستير 2003 جامعة الجزائر،
- 10 _ حلمي حكيم، الاقتصاد، الجزائري بين تقلبات الأسعار وعوائد، النفطية، تخصص نقود 10 جامعة قالة 2006 ومالية،
- 11 _ حميد بوزيد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، 11 جامعة الجزائر، رسالة دكتوراه
- 12 _ نبيل بوفليح، آثار التنمية الاقتصادية علي الموازنة العامة في الدول النامية، كلية العلوم أقتصادية، 12 ، مذكرة ماجستير 2009 جامعة الجزائر،

_ حبابة عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 13
، أطروحة دكتورا 2007

ثانيا: الكتب بالفرنسية:

1 _KADA AKACEM، Computability National، OPU، Alger، 1990

المواقع: المواقع الانترنت:

1_ www. Annabaa. Org

2 _www. Akrmdosky.allogspot. com

الملخص

تتلخص مشكلة البحث في وجود عدبد من التساؤلات حول محددات الطلب علي الواردات الجزائرية خلال الفترة
والتي تنعكس بصورة مباشرة علي خطط التنمية الاقتصادية للجزائر. 2000-2010
فرغم اختلاف محددات الطلب علي الواردات, الا ان الدخل يعتبر محددًا رئيسيًا لا سيما في اقتصاديات السوق المفتوحة,
كما تلعب السياسات التجارية المتعلقة بالرقابة علي الواردات دورا في انخفاض حجم الواردات.
والجزائر بأعتبارها من البلدان المستهلكة, وتعتمد الي حد كبير علي الواردات من السلع والخدمات في قطاعها
نتيجة 2000_2010 الاستهلاكية والانتاجية, وقد صاحب نمو العائدات البترولية نموا في الواردات خلال فترة الدراسة
ارتفاع اسعار النفط.
الكلمات المفتاحية:

الواردات, الدخل, السوق المفتوح, السياسات التجارية, التنمية الاقتصادية

The summary

The summary of the research problem in the presence of POCT issues on the
determinants of demand for Alegria imports during the period 2000_2010;
which reflectly directly on economic development plans for Algerie.
Despite their diffent determinants of import demand but income is a key
determinant; particularly in the free market economy; and uade policies play
its oversight rôle of imports in the low volume of imports; And Algeria as one

of the consuming countries that depend heavily on imports of goods and services in the areas of consumption. Income growth in productivity was accompanied by increased oil imports during the 2000_2010 study period because of high oil prices.

Keywords:

Imports; income; free market; trade policy; economic development